وزارة المرأة
والأسرة والطفولة

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنـــــة 2017

ماي 2018

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017
2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017

المحور الثاني: تقديم برامج وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

1- برنامج المرأة والأسرة

1. التقديم العام للبرنامج
2. تقديم عام لانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
3. نتائج القدرة على الاداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017
   - 1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
   - 2.3 تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء

2- برنامج الطفولة

1. التقديم العام للبرنامج
2. تقديم عام لانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
3. نتائج القدرة على الاداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017
   - 1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
   - 2.3 تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء

3- برنامج المسنين

1. التقديم العام للبرنامج
2. تقديم عام لانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
3. نتائج القدرة على الاداء و تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017
   - 1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
   - 2.3 تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها
4. التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء

المحور الأول: التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017

شهدت وزارة المرأة و الأسرة و الطفولة وكبار السن تطورا ملحوظا في انجاز مهامها و مشمولاتها خلال سنة 2017 حيث سعت الى تنفيذ سياسة الحكومة في مجالات المرأة والأسرة ووضع الخطط وبرامج العمل التي تهدف الى ضمان ازدهار الأسرة وتعزيز إدماج القدرات النسائية في مجهود التنمية الشاملة وتوسيع مشاركتها في الشأن العام كما أولت الوزارة اهتماما خاصا بقطاع المسنين وذلك بتوفير الاعتمادات اللازمة لتغطية مصاريف الخدمات المؤمنة للمسنين وخاصة منها الإقامة بمراكز الرعاية وذلك بتحسين البنية الأساسية لها وتطويرها والبحث في ترفيع طاقة الاستيعاب استجابة لمطالب الإيواء كما واصلت الوزارة انجازاتها في رعاية وحماية الطفولة على مستوى المركزي والجهوي.

سعت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن الى تدعيم إستراتيجيتها في القطاع من خلال تعزيز وتطوير الأهداف الكمية والنوعية المسجلة في مختلف المجالات:

❖ مجال الطفولة:

توفير التربية والرعاية خاصة في مرحلة ما قبل الدراسة لكل الأطفال مهما كانت وضعية عائلاتهم الاجتماعية في إطار مبدأ تكافؤ الفرص بين الأطفال وبين الجهات وتوفير انطلاقة طيبة في الحياة لكل الأطفال ودعم القطاع العمومي لتأمين حق كل طفل في تربية قبل مدرسية ذات جودة،

تحسين جودة الخدمات بمؤسسات الطفولة (عمومية وخاصة) وتطوير مجالات العمل ومزيد الإحاطة بالطفل خارج أوقات الدراسة بما يتماشى ورغبات الأطفال والمراهقين وتوفير المزيد من الفرص الرقمية للأطفال والرفع من نسب التحاق الأطفال خاصة بالمناطق الداخلية وذات الكثافة السكانية العالية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التربوية الاجتماعية لكل الأطفال أينما يوجد،

تكثيف الجهود لمزيد تحقيق العناية والحماية للطفولة الفاقدة للسند وذوي الاحتياجات الخصوصية وتوفير كافة سبل الرعاية والعناية الضرورية سواء بالمؤسسات أو في عائلاتهم الطبيعية ووقايتهم من أسباب التهديد والمخاطر الاجتماعية والارتقاء بمستوى أداء المنظومة الحمائية بما يضمن حسن التعهد بالأطفال المهددين ووقايتهم من الانحراف والجنوح،

نشر ثقافة حقوق الطفل ورصد وضع الطفولة ووضع منظومات والقيام بدراسات للحد من الفوارق ولتطوير وتفعيل حقوق كل طفل لحمايته وخلق مناخ آمن لنموه.

إحداث الأطر القانونية للمؤسسات العمومية والإطارات حتى تقوم بمهامها بكل فعالية.

❖ مجال المرأة والأسرة:

أما في مجال المرأة والأسرة فقد تكثفت المجهودات في اتجاه :

- ✓ مزيد تمكين المرأة ودعم قدراتها وتطوير مهاراتها،
- ✓ تعزيز حضور المرأة في مواقع القرار والمسؤولية،
- ✓ إدماج النوع الاجتماعي في التنمية الجهوية والمحلية بما يساهم في تجسيم مفهوم مبدأ تكافؤ الفرص،

تعميق مفاهيم المساواة والشراكة داخل الأسرة من خلال توزيع الأدوار،

- ✓ تطوير قدرات المرأة وحفز روح القيادة والمبادرة لديها وتمكينها من التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية،
- ✓ تنفيذ خطة النهوض بالمرأة الريفية ومزيد العناية بالمرأة المهاجرة إضافة إلى مواصلة الإحاطة بالمرأة ذات الحاجيات الخصوصية والعمل على دعم الترابط الأسري والتوفيق العائلي ودعم قدرات الأسرة في مجال تنشئة أطفالها ووقايتهم من المخاطر وتثمين مكانة المسن في الأسرة والمجتمع،
- ✓ العمل على مزيد تقليص الفجوة بين المرأة الريفية والمرأة في الوسط الحضري،

❖ في مجال المسنين

أما في مجال المسنين فقد تركز العمل على:

- ✓ تثمين مكانة المسن داخل الأسرة و المجتمع والتأكيد على أهمية التضامن والتواصل بين الأجيال من أجل المحافظة على قيم التماسك،
- ✓ تثمين كفاءات المسنين وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة والمسيرة التنموية بما يضمن لهم شيخوخة نشيطة،
- ✓ النهوض بأوضاع المسنين الاجتماعية والصحية والاقتصادية بصفة دقيقة ومحينة،
- ✓ توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمسنين بما يتلاءم مع خصوصياتهم،
- ✓ الارتقاء بمستوى الخدمات بمراكز رعاية المسنين والفرق المتنقلة.

ملخص للاهداف و مؤشرات برامج مهمة المراة والأسرة والطفولة وكبار السن

البرنامج	البرنامج الفرعي	عدد الأهداف	عدد المؤشرات
المرأة والأسرة	- المرأة - الأسرة	03	07

الطفولة	**- رعاية وحماية الطفولة والنهوض بحقوق الطفل** **- التنشيط التربوي والاجتماعي والترفيه** **- التجديد البيداغوجي و تنمية الكفاءات**	**03**	**06**
المسنين	**- الخدمات الرعائية للمسنين** **- إدماج المسنين في الحياة العامة**	**04**	**07**
القيادة والمساندة	**- الإشراف والمساندة والمتابعة** **- الأساليب والأنظمة المعلوماتية**	**03**	**05**

2- تنفيذ ميزانية وزارة المرأة و الأسرة والطفولة لسنة 2017

تم ضبط نفقات التصرف والتنمية لوزارة المرأة والأسرة والطفولة لسنة 2017 في حدود 138.003 أ.د مقابل 113152 أ.د سنة 2016 أي بزيادة قدرها 24851 أد تمثل 22 %. وقد بلغت نسبة تنفيذ الميزانية 99.57% قدرها 137411 اد

وقد سجلت نفقات التصرف نسبة انجاز بـ99.51 % ناتجة عن التأثير المالي التالي :

- تعديل كلفة انتدابات سنتي 2013و 2015 بكلفة 3.196 م د
- تصفية كلفة الترقيات لسنة 2016 بكلفة 0.118 م د
- تحويل كافة اعتمادات التدخل في الميدان الاجتماعي خاصة المنحة المخولة للإتحاد التونسي للضمان الاجتماعي قدرت بـ 10433 اد
- الترقيات البيداغوجية للسلك البيداغوجي 4.394 م د
- صرف منحة تمويل عمومي لفائدة الجمعيات قدرت بـ974000 د
- كما سجلت نفقات التنمية نسبة انجاز 99.94% قدرها 19859 أ.د دفعا من جملة اعتمادات قدرت 19871 أ.د دفعا وترجع هذه النسبة المرتفعة في الانجاز الى مواصلة تنفيذ المشاريع الجهوية المبرمجة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 و2013 و2014 المستوفاة لشروط تخصيص العقار والتي استوجبت رصد اعتمادات تكميلية لانهاءها على اثر تغيير الكلفة الاولوية للمشروع . ووظفت اعتمادات الدفع لسنة 2017 لتغطية النفقات التالية :
- مواصلة انجاز ميزانية التصدي للارهاب

- -أشغال تهيئة وصيانة مؤسسات الطفولة نوادي الأطفال ومركبات الطفولة والمراكز المندمجة
- - استكمال بناء نوادي و مركبات طفولة جديدة
- -تهيئة وتجهيز مراكز رعاية المسنين
- - مواصلة بناء مركز المسنين بمنزل بورقيبة
- -تجديد الشبكة الكهربائية لمركز البحوث والدراسات حول المرأة
- -تطوير البرامج الإعلامية والمنظومات
- - تدعيم التجهيزات و المعدات بالنوادي و مؤسسات الطفولة بالمناطق المصنفة ذات اولوية وتنفيذ برنامج المرافقة التربوية في اطار ميزانية الارهاب .
- -دعم التمكين الاقتصادي للمرأة للمساهمة في الرفع من تشغيليّتها بمبلغ جملي قدره 3000 اد تم تحويلها لفائدة البنك التونسي للتضامن لفائدة1335 مشروع شملت كل الولايات بالنسبة لسنة 2017
- - دعم التمكين الاجتماعي للمرأة والأسرة من خلال التصدي لظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة ومحو الأمية و تعزيز التدخلات في الولايات عن طريق تمكين 225 اسرة ذات العائل الوحيد امراة بكلفة جملية قدرها 1820 اد

جدول عدد 1

تنفيذ الميزانية العامة لوزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان النفقة	تقديرات 2017		انجازات 2017	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.مالية الاصلي	ق.مالية التكميلي (1)	(2)	المبلغ 2-1	نسبة الانجاز 1/2
نفقات التصرف	116075	118132	117552	580	99.51
تاجير عمومي	91159	93201	92951	250	99.73
وسائل المصالح	7358	7379	7177	202	97.26
تدخل عمومي	17558	17552	17424	128	99.27
نفقات التنمية	18200	19871	19859	12	99.94
استثمارات مباشرة	17960	19631	19619	12	99.94
تمويل عمومي	240	240	240	0	100
المجموع العام	134275	138003	137411	592	99.57

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

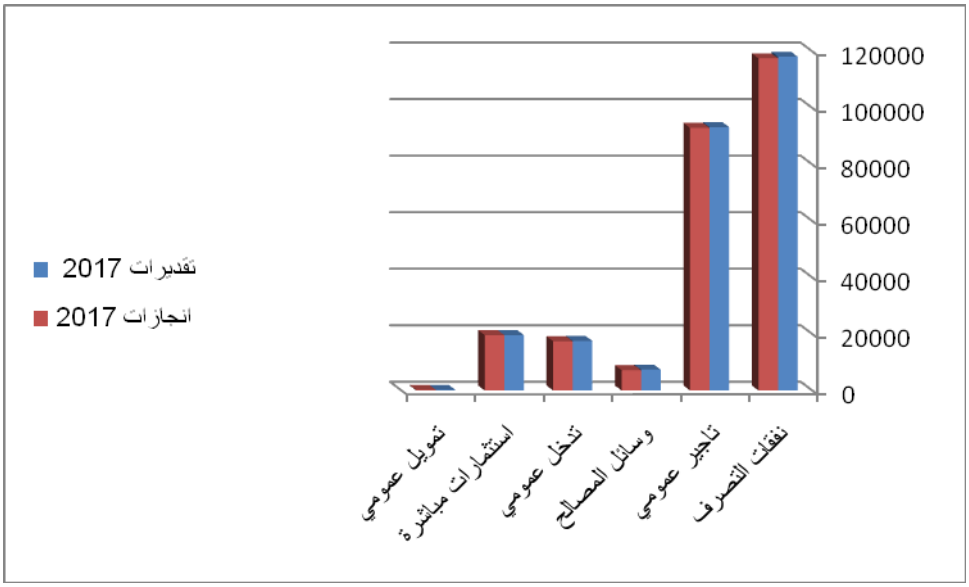

جدول عدد 2

تنفيذ الميزانية العامة لوزارة المرأة و الاسرة و الطفولة وكبار السن لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان النفقة	تقديرات 2017		انجازات 2017	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.مالية الأصلي	ق.مالية التكميلي (1)	(2)	المبلغ 2-1	نسبة الانجاز 1/2
البرنامج القيادة والمساندة	10942	11046	10860	186	98.32
برنامج المرأة والأسرة	8729	8674	8436	238	97.26
برنامج الطفولة	101649	104208	104102	106	99.90
برنامج المسنين	12955	14075	14013	62	99.56
المجموع العام	134275	138003	137411	592	99.57

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تنفيذ ميزانية وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن: التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

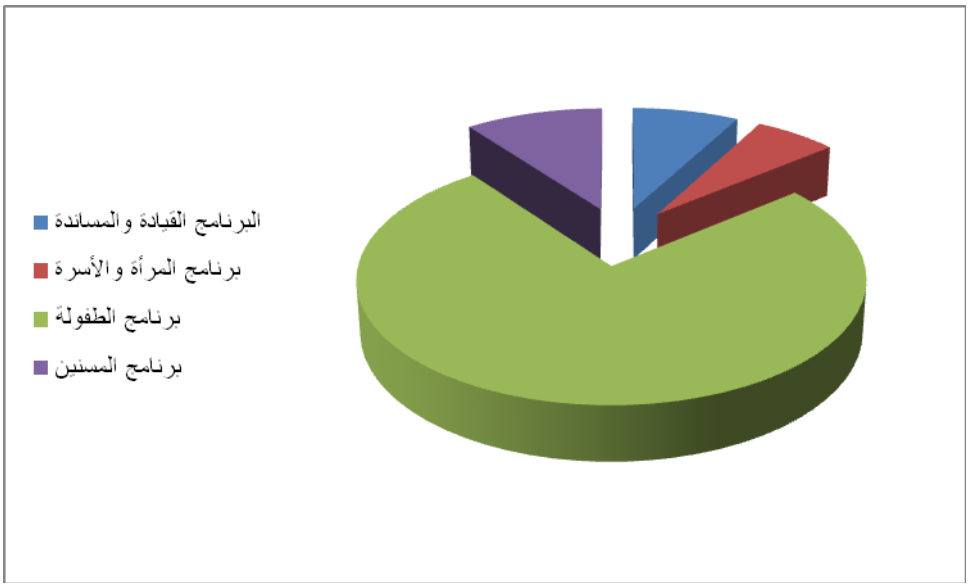

مقارنة تنفيذ ميزانية وزارة المرأة و الاسرة و الطفولة : التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

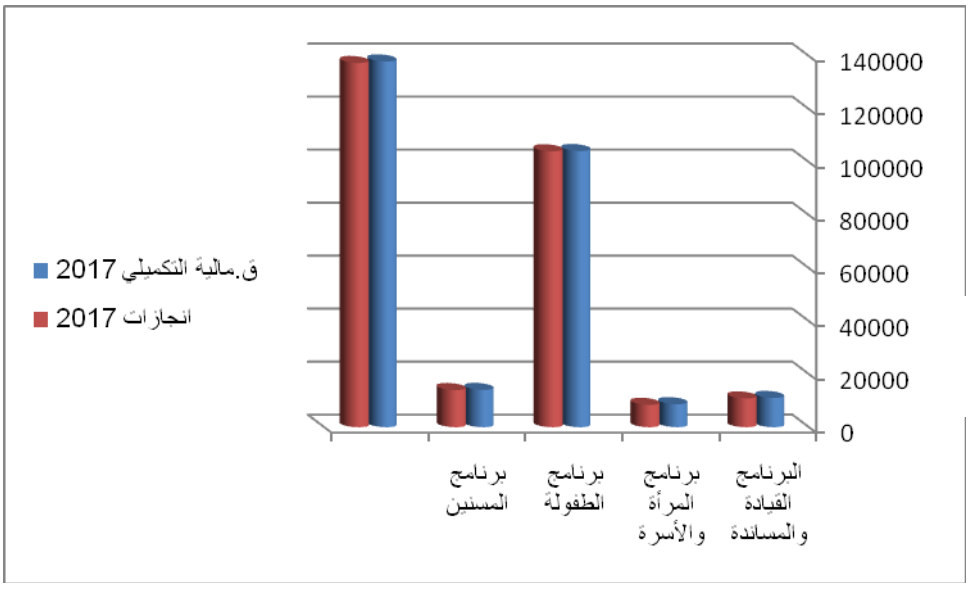

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة

برنامج "المرأة والأسرة"

رئيسة برنامج "المرأة والأسرة :السيدة ايمان هويمل

1. التقديم العام للبرنامج:

تحتل العناية بالمرأة والأسرة مكانة هامة صلب السياسة التنموية التي تعتمد بالخصوص على التلازم بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية بما يساهم في النهوض بأوضاع المرأة والارتقاء بشأن الأسرة. وتعمل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن خلال فترة مخطط التنمية 2016-2020 على تعزيز الهياكل وتطوير التشريعات وتوفير الآليات بما يساهم في مزيد الإحاطة بالمرأة ودعم مكانتها في الأسرة وفي المجتمع، وفي رصد أوضاع الأسرة لتصويب التدخل فيما يتعلق بالإرشاد والتوجيه والإحاطة بالأسر وخاصة التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

كما تعمل الوزارة من خلال برنامج المرأة والأسرة على تنفيذ الالتزامات الدستورية التي تقضي بضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع المجالات استجابة للنسق المتواصل لمتطلبات المجتمع التي تحث على إيلاء الأهمية اللازمة لتثمين قدرات المرأة المتنامية بشكل ملحوظ في مجال المشاركة الاقتصادية والسياسية ومشاركتها في مواقع القرار مركزيا ومحليا ونبذ جميع مظاهر العنف والتمييز ضدها.

واعتبارا وأن الأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع وهي الإطار الرئيسي للتنشئة الاجتماعية الصحيحة بما يضمن مجتمعا متوازنا وسليما من جميع العاهات وهي درع واق من المظاهر والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر، فإن الوزارة تعمل على رصد أوضاع الأسرة عبر توفير معطيات إحصائية حسب النوع الاجتماعي تمكّن من إبراز التغيرات التي تعيشها الأسرة التونسية في العديد من المجالات والتي على أساسها تم وضع خطة عمل وطنية لفائدة الأسرة ينطلق العمل بها سنة 2018 .

وتعتمد وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في تنفيذ خططها لفائدة الأسرة على شبكة متدخلين متكونة من أطراف حكومية وجمعيات عاملة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والإعلامي... ، وتمثّل هذه الشبكة إطارا تتضافر ضمنه جميع الجهود لإنجاز الأنشطة المحددة ولبلوغ الأهداف المرسومة.

وتتمثل أبرز أهداف البرنامج الفرعي الثاني للأسرة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل ذات الوضعيات الخاصة عبر تمكينها من تمويل مشاريع صغرى تتماشى ومؤهلات المنتفعين بها وخصوصيات جهاتهم بما يضمن لهم العيش الكريم والاستقلالية المادية ويجعلهم شريكا فاعلا في التنمية المحلية والوطنية، كما تهدف إلى دعم التماسك الأسري من خلال العناية بالأسرة باعتبارها الخلية الأولى التي يتلقى فيها الفرد المبادئ والقيم

التي تؤهله لتحمل المسؤولية في الأسرة والمجتمع وتأهيل الشباب ورفع درجة الوعي لديهم لوقايتهم من السلوكيات الاجتماعية السلبية.

كما يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى الإحاطة بالأسر بمختلف أفرادها وشرائحها العمرية وخاصة الأسر ذات الحاجيات الخصوصية من خلال الإحاطة والتعهّد بها وتنشئة الأبناء التنشئة السليمة وحمايتهم من المخاطر من جهة والسعي ودعم قدرات أوليائهم من جهة أخرى، هذا إلى جانب رصد أوضاع الأسر عبر توفير معطيات إحصائية حسب النوع الاجتماعي تمكّن من إبراز التغيرات التي شهدتها الأسرة التونسية في العديد من المجالات.

خارطة برنامج المرأة والأسرة

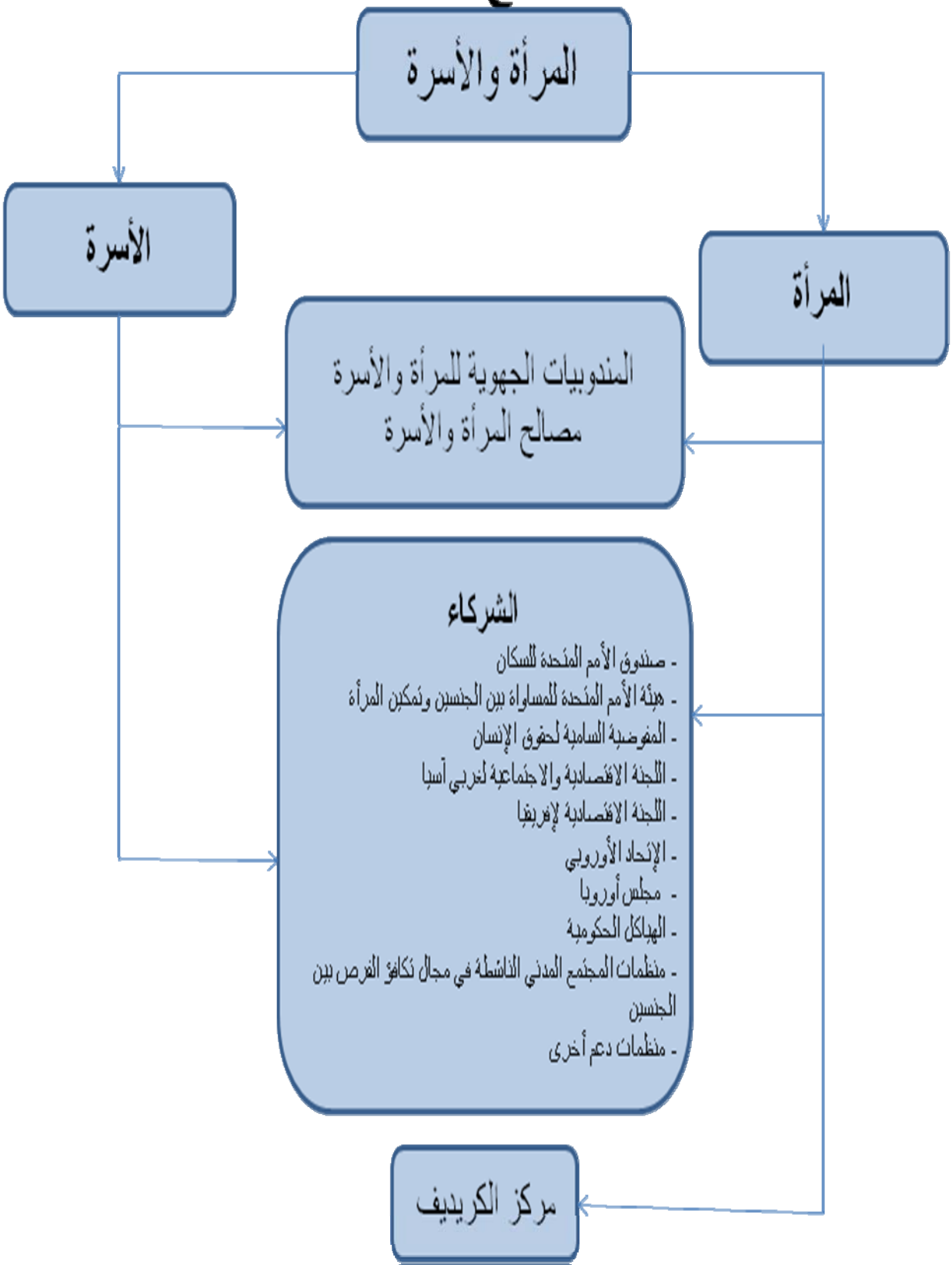

2. تقديم عام للانجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج الفرعي 1: المرأة

البرنامج الفرعي1 : المرأة

تم تضمين أهم الأهداف والأوليات الخاصة بالبرنامج الفرعي عدد 1: المرأة في توجهات المخطط الخماسي (2016-2020) وهي تتمثل في ما يلي:

- ✓ **دعم التمكين الاقتصادي** للمرأة للمساهمة في الرفع من تشغيليتها من 28.5 % إلى 35 % في أفق سنة 2020.
- ✓ **دعم التمكين الاجتماعي للمرأة والأسرة** من خلال التصدي لظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة ومحو الأمية وتقريب الخدمات والإحاطة بذوات الحاجيات الخصوصية.
- ✓ **مناهضة العنف والتمييز ضدّ المرأة** من خلال مواصلة تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة وترجمتها لخطط قطاعية،
- ✓ **دعم التمكين السياسي** للمرأة من خلال تعزيز مشاركتها في الحياة العامة والسياسية والحوكمة المحلية للارتقاء بتواجدها في مواقع القرار والقيادة.
- ✓ **إدماج مقاربة النوع الاجتماعي** في السياسات العامّة وفي الخطط والبرامج القطاعيّة مركزيّا وجهويّا ومحليّا.

الأهداف	المؤشرات
الهدف1.1.1. : **دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والأسرة**	**المؤشر1.1.1.1:** عدد المبادرات الاقتصادية النسائية.
	المؤشر2.1.1.1: عدد المدارس الإعدادية المنتفعة بالبرنامج الوطني للإنقطاع المدرسي في المناطق الريفية.
	المؤشر 3.1.1.1: التقليص من نسبة الأمية لدى النساء في الولايات المعنية بالتدخل بـنسبة 8% في غضون 2020 (2% كل سنة).
الهدف:2.1.1 : **دعم تكافؤ الفرص بين الجنسين ومناهضة التمييز والعنف ضدّ المرأة**	**المؤشر1.2.1.1:** الترفيع من نسبة تواجد النساء في الحياة السياسية ومواقع القرار
	المؤشر 2.2.1.1: عدد النساء ضحايا العنف المنتفعات بالخدمات التي تسديها الوزارة

✓ **أهم الانجازات والأنشطة والمشاريع التي تم القيام بها لتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج الفرعي "المرأة":**

تحتل العناية بالمرأة مكانة هامة صلب السياسة التنموية للوزارة التي تعتمد بالخصوص على التلازم بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية بما يساهم في النهوض بأوضاع المرأة والارتقاء بها وانتشالها من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية ودعمها لتكون مشاركة فاعلة في مواقع القرار مركزيا ومحليا وتمكينها من حقوقها وسنّ التشريعات الكفيلة بحمايتها من جميع مظاهر العنف والتمييز ضدها.

وسعت وزارة المرأة والأسرة والطفولة خلال سنة 2017 إلى تعزيز الهياكل وتطوير التشريعات وتوفير الآليات بما يساهم في مزيد الإحاطة بالمرأة ودعم مكانتها في المجتمع. حيث تطورت قدرات النساء بشكل ملحوظ في مجال المشاركة الاقتصادية واقتحامها للعديد من القطاعات الواعدة نتيجة تطور نسب استفادتها من مختلف برامج التكوين والنفاذ إلى مختلف مصادر التمويل والاستثمار التي وفرتها الوزارة من خلال إحداث خط تمويل للمشاريع النسائية متناهية الصغر والصغرى بالشراكة مع البنك التونسي للتضامن في إطار برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" للمساهمة في الرفع من تشغيلية النساء وتمكينهن اقتصاديا وقد شمل البرنامج مختلف المستويات التعليمية للمنتفعات (أميات، مستوى تعليمي ضعيف ومتوسط، صاحبات شهائد جامعية). وقامت الوزارة في سنة 2017، في إطار دعمها للتمكين الاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية، وباعتماد مقاربة تشاركية تقوم على الحقوق الإنسانية، بإعداد إستراتيجية وطنية وخطة عمل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية (2017-2020) وتحتوي هذه الإستراتيجية وخطة العمل المنبثقة عنها خمس محاور رئيسية تم إفراد التمكين الاجتماعي بمحور خاص به.

وفي إطار تنفيذ الالتزامات الدولية للجمهورية التونسية بدعم حقوق الإنسان ومقاومة كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وتطبيقا لمقتضيات دستور الجمهورية الثانية لسنة 2014 الذي أقر مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات وألزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعمها وتطويرها واتخاذ كل التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضدها (الفصلان 21 و46).

ومواصلة لتجسيم الإستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مراحل العمر، عملت وزارة المرأة والأسرة والطفولة على تنفيذ مكوناتها من قبل هياكلها المركزية والجهوية بالتعاون مع مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين المتدخلين في المجال وتم إصدار القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرّخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

كما أولت الوزارة اهتماما متزايدا بدعم حضور المرأة في مواقع اتخاذ القرار وتحمل المسؤوليات ووضع البرامج والآليات للتقليص من الفجوات والارتقاء بأوضاع النساء والفتيات بما ييسر مشاركتهن في الحياة العامة ويجعلهن شريكا فاعلا في التنمية الوطنية والجهوية والمحلية.

وانطلاقا من الانجازات الإستراتيجية السالفة الذكر في مجال المرأة تم إعداد وتنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع والأنشطة لبلوغ الأهداف المرسومة.

شهدت سنة 2017 عديد الانجازات أهمها:

- ✓ مواصلة تنفيذ برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" تماشيا مع سياسة الدولة في مجال دعم التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث تمت مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" بكامل ولايات الجمهورية والتي تمتد على الفترة 2016–2020، وذلك بهدف التقليص من نسبة البطالة لدى النساء والفتيات من ذوات المستوى العلمي الضعيف والمتوسط وصاحبات الشهائد العليا، والرفع من تشغيليتهن من خلال إدماجهن في الحياة الاقتصادية والمرافقة الفنية والتوجيهية ومتابعة الباعثات. وقد تم سنة

2017 إحداث حوالي 1335 مشروع لفائدة النساء الباعثات في كامل تراب الجمهورية إلى حدود شهر ديسمبر 2017 باعتمادات تقدر بـ9,283160 مليون دينار مقابل 529 مشروع سنة 2016 باعتمادات تقدر بـ3,662515 مليون دينار. كما تم خلال السنة إمضاء ملحق تكميلي بتاريخ 9 نوفمبر 2017 بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وبين البنك التونسي للتضامن تم بمقتضاه تنقيح الفصل الثالث من الملق التكميلي عدد 1 الممضى بتاريخ 09 مارس 2016 والمنقح بتاريخ 07 أكتوبر 2016 بإضافة فقرة جديدة لبرامج تمويل المشاريع النسائية تتضمن تمتيع النساء المسرحات من صاحبات شهائد العليا وشهائد التكوين المهني ومن المتحصلات على تكوين داخل مؤسسات الإيقاف بنفس الإجراءات الخصوصية المعمول بها بالنسبة للعائلات المعوزة على مستوى الوثائق المطلوبة من البنك والمكونة للقرض. كما تم التنصيص على إدراج مختلف الخطط والبرامج والمشاريع الموجهة للمرأة أو للأسرة ذات الحاجيات الخصوصية المندرجة ضمن خطة التمكين الاقتصادي والمعلن عنها سواء ضمن قرارات السيد رئيس الحكومة أو السيدة الوزيرة. ويهدف هذا الإجراء إلى ترشيد التدخلات وتوسيع قاعدة النساء المنتفعات بالبرنامج ليشمل كافة الشرائح النسائية وخاصة منها ذات الحاجيات الخصوصية والتي تجد صعوبة في الوصول إلى مسالك التمويل وبالتالي إدماجهن في ديناميكية التنمية على المستوى المحلي والجهوي.

برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية

النتائج الجملية المنجزة حسب الولايات مع تفاصيل سنة 2017 و سنة 2016

(العدد و التكلفة)

الوحدة: الدينار

الولاية	العدد الجملي للمشاريع	كلفة الاستثمار الجملي	المشاريع المنجزة في 2017	كلفة الاستثمار في 2017	عدد المشاريع في 2016	كلفة الاستثمار في 2016
أريانة	37	446217	26	207594	11	238623
تونس	60	812074	30	375869	30	436205
بن عروس	33	502327	26	312193	7	190134
منوبة	67	647674	61	553219	6	94455
نابل	0	0	0	0	0	0
بنزرت	70	531067	34	256461	36	274606
زغوان	21	133430	21	133430	0	0
باجة	80	403885	63	280874	17	123011
الكاف	113	413527	113	413527	0	0
جندوبة	152	731499	110	536791	42	194708
سليانة	96	482300	63	307192	33	175108
القيروان	77	548815	49	445628	28	103187
القصرين	112	859293	97	751489	15	107804
المهدية	39	237473	28	187788	11	49685
سوسة	21	400482	18	299275	3	101207
المنستير	50	757199	47	672882	3	84317
سيدي بوزيد	32	230688	24	172007	8	58681
صفاقس	105	608258	71	434016	34	174242
قفصة	48	464887	42	415577	6	49310
قابس	78	497870	67	422830	11	75040

قبلي	174	994507	63	402635	111	591872
توزر	132	764270	85	544566	47	219704
مدنين	84	590625	69	492259	15	98366
تطاوين	183	887308	128	665058	55	222250
المجموع	**1864**	**12945675**	**1335**	**9283160**	**529**	**3662515**

شهدت سنة 2017 إعداد إستراتيجية وطنية وخطة عمل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية (2017-2020). تحتوي هذه الإستراتيجية وخطة العمل المنبثقة عنها على خمس محاور رئيسية للتدخل وهي:

- **التمكين الاقتصادي:** الرفع من تشغيلية النساء في الوسط الريفي بتقريب خدمات التكوين المهني وتنويع اختصاصاته، النفاذ إلى الموارد ووسائل الإنتاج، تيسير المرور من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، دعم المبادرة الإقتصادية ونشر ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، النفاذ إلى الأسواق،...
- **التمكين الاجتماعي:** مقاومة الانقطاع المدرسي والارتداد إلى الأمية، توفير ظروف العمل اللائق (المساواة في الأجر، التغطية الاجتماعية، ظروف الصحة والسلامة المهنية، النقل الآمن والمحمي)، تقريب الخدمات الصحية وتحسين جودتها،...
- **المشاركة في الحياة العامة وفي الحوكمة المحلية:** نشر ثقافة المواطنة، تأهيل النساء والفتيات للمشاركة في الحياة العامة وفي الشأن المحلي،...
- **ضمان جودة الحياة في الوسط الريفي**: توفير المرافق والبنى التحتية، توفير الأنشطة الثقافية والترفيهية وتيسير الإنتفاع بها،...
- **انتاج البيانات والإحصائيات وتبويبها حسب النوع الاجتماعي والوسط الجغرافي** واعتمادها في إعداد وتقييم المخططات التنموية.

وفي إطار تنفيذ التزامات وزارة المرأة والأسرة والطفولة ضمن المشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات في المناطق الريفية بمختلف مكوناته وخاصة محور دعم التمكين الاقتصادي لأسر التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي من خلال دعم التشغيل الذاتي لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي والمنقطعات عن التعليم في المناطق الريفية عبر التكوين وإحداث مشاريع صغرى وذلك لتجاوز الصعوبات الإقتصادية المؤدية للإنقطاع المدرسي، تم في سنة 2017 تكوين 22 إمرأة من منطقة عين سلطان بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة في تربية النحل وتمكينهن من تجهيزات لبعث مشاريع في تربية النحل. كما تم الإعداد لتكوين 30 إمرأة بمنطقة الفايجة بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة (تم تنفيذ التكوين بين شهري جانفي وفيفري 2018).

وفي إطار مواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد النساء عبر مختلف العمر تعزيزا للمكاسب القانونية لفائدة المرأة التونسية وتنفيذا لما جاء به دستور الجمهورية الثانية في باب الحقوق والحريات وخاصة الفصل 46 الذي نص على إلتزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها وضمانها لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات ودعمها لتحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة إلى جانب اتخاذها كل التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة، وقد تم في هذا الخصوص:

إصدار قانون أساسي للقضاء على العنف ضد المرأة (تمت المصادقة عليه خلال مجلس وزاري في أوت 2016 والمصادقة عليه بالإجماع من قبل نواب الشعب يوم 26 جويلية 2017 وإصداره بتاريخ 11 أوت 2017. وقد دخل حيز التطبيق في 11 فيفري 2018). وتعمل الوزارة بالتنسيق مع مختلف المتدخلين على تنفيذ مقتضياته وإصدار النصوص الترتيبية لإنفاذه، وفي هذا الصدد قامت الوزارة بتنظيم دورات تكونية حول تقنيات صياغة القوانين وتطوير المهارات في مجال المناصرة وورشات عمل حول التعهد بالنساء ضحايا العنف.

بصدد إعداد مصفوفة مؤشرات حول الإحصائيات ذات العلاقة بالعنف المسلط على النساء، وذلك ضمن أنشطة مرصد تكافؤ الفرص بين الجنسين بالكريديف.

تنفيذ حملات إعلامية وتوعوية سنوية حول مقاومة العنف ضد النساء على المستويين الوطني والجهوي لتغيير العقليات والسلوكيات من خلال تنظيم تظاهرة الـ16 يوما من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة (من 25 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2017) وذلك بالشراكة مع الهياكل الحكومية ومكونات المجتمع المدني.

إنتاج وتوزيع عديد الدعائم الاتصالية حول مقاومة العنف ضد المرأة في مختلف التظاهرات والأنشطة على المستوى الوطني والجهوي.

الإعداد لإمضاء اتفاقية مشتركة تنظم العمل بين المتدخلين في هذه القطاعات في مطلع سنة 2018 (وزارات العدل والداخلية والشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن) للتعهد بالنساء ضحايا العنف ووضع أدلة عمل قطاعية

توفير آليات العمل من خلال تفعيل خدمات الخط الأخضر للإنصات وتوجيه النساء ضحايا العنف 1899،

استكمال خارطة وطنية للخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف وفي الوضعيات الهشة تضمنت جردا للهياكل الحكومية ومكونات المجتمع المدني التي تسدي خدمات لفائدة النساء ضحايا العنف والنساء في وضعيات هشة في مختلف مناطق الجمهورية،

تركيز مراكز نموذجية لاستقبال و إيواء النساء ضحايا العنف في 06 ولايات (تونس، جندوبة، القيروان، صفاقس، قفصة ومدنين) : 4 مراكز إيواء و02 مراكز إنصات، وتكوين ومرافقة الجمعيات الشريكة في المجال القانوني والمؤسساتي والمنهجي والشراكة والشبكي (في إطار برنامج "مساواة" الممول من الاتحاد الأروبي).

وفي إطار العمل على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة والميزانيات وفي الخطط والبرامج القطاعية مركزيا وجهويا ومحليا بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز وتحقيق المساواة في التنمية وفي الحقوق والواجبات بين التونسيين والتونسيات تم العمل على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وفي المخططات التنموية بهدف تغيير المفاهيم حول العلاقات والأدوار الاجتماعية.

وتبعا لإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل تحت إشراف السيد رئيس الحكومة وتسمية ممثلي الهياكل الحكومية ومكونات المجتمع المدني الشريكة بمقتضى قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 25 جانفي 2017 حيث تمت في مرحلة أولى مراجعة مكونات الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وتحيينها وفقا للمتغيرات والمستجدات التي تمس قضايا المرأة وأولويات العمل للنهوض بأوضاعها، ثم في مرحلة ثانية عرضها خلال الجلسة الأولى للمجلس والمنعقدة بتاريخ 08 أوت 2017. كما تم في هذا الإطار تحديد روزنامة عمل المجلس ووضع برنامج تكويني لفائدة الأعضاء، حيث تمتع الأعضاء بدورتين تكوينيتين خلال شهري جويلية وأكتوبر 2017.

البرنامج الفرعي2 : الأسرة

- **أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:**

تم خلال سنة 2017 وضع جملة من البرامج لفائدة الأسرة لمزيد تعزيز قدراتها وتمكينها من الإضطلاع وبوظائفها حيث تم إنجاز الأنشطة التالية:

1 - متابعة تنفيذ مشاريع صغرى لفائدة الأسر الفقيرة التي تمثل المرأة عائلها الوحيد والأسر ذات الوضعيات الخاصة:

يرمي هذا البرنامج إلى تمكين الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل التي تعيلها نساء وفتيات، من مشاريع بعث موارد رزق بالولايات ذات أولوية التدخّل. وفي إطار مكافحة الإرهاب والتطرّف ومقاومة الأسباب والمسببات المؤدية له والمشجعة عليه ومن أبرزها الفقر تم توسيع نطاق تدخل برنامج الدعم الاقتصادي ليشمل بالإضافة الى الأسر التي تعيلها نساء الأسر ذات الوضعيات الخصوصية حرصا على توفير حدّ أدنى من التدخل لفائدة الفئات الضعيفة القادرة على العمل في إطار سياسة إجتماعية إدماجية عادلة وشاملة .

وتمثلت أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2017 في ما يلي:

- إعداد اللّجان الجهوية لملفات 225 أسرة مرشحة للانتفاع ببرنامج الدعم الاقتصادي للأسر بولايات الكاف وسليانة وجندوبة توزر وسيدي بوزيد وقفصة والقصرين والمهدية والقيروان(25 إمرأة معيلة لأسرتها بكل ولاية).
- مواصلة المتابعة الدورية للبرنامج من قبل المندوبيات الجهوية بـ 16 ولاية وتنظيم زيارات ميدانية وإعداد تقارير في الغرض،

- تسليم مكونات المشاريع لفائدة المستفيدات بكل من ولايات الكاف وسليانة وجندوبة وسيدي بوزيد وتوزر بما يعادل 125 أسرة، كما تم التدخل بـ 4 ولايات وهي المهدية وقفصة والقصرين والقيروان لفائدة 100 أسرة، ويمثل مجموع الأسر المتدخل لفائدتهم خلال سنة 2017: 225 أسرة

2 - مواصلة انجاز برنامج تثقيفي توعوي لفائدة الأسر بمختلف ولايات الجمهورية:

1.2- الدعائم الاتصالية:

– إعداد مطوية للتعريف بخدمات الإرشاد والتوجيه الأسري وطباعتها وتوزيعها
- إعداد مطويات الأسرة في أرقام 2017 وطباعتها وتوزيعها
- إعداد معلقات تتضمن معطيات إحصاية حول أوضاع الأسر التونسية وطباعتها وتوزيعها
- إعداد دليل الميسرات لبرنامج دعم قدرات الأسر للمشاركة في الحياة العامة وإدارة الشأن المحلي وطباعته وتوزيعه

2-2 – نشر ثقافة المواطنة والحقوق الإنسانية:

في إطار دعم قدرات الأسر للمشاركة في الحياة العامة وإدارة الشأن المحلي و بالتعاون مع مؤسسة هانس زايدل الألمانية وبكلفة قدرها 300 أ.د تم:

- تكوين 70 فتاة من بين المتكونات أعربت عن رغبتها في المشاركة كمترشحة في الانتخابات البلدية
- تنظيم دورة تكوينية لفائدة 48 منسقة من بين النساء والفتيات المتميّزات أثناء الدورات التكوينية لسنة 2017،
- تنظيم دورة تكوينية لفائدة المندوبين الجهويين ورئيسات مصالح المرأة والأسرة/2017،
- وضع خطة عمل لتنفيذ البرنامج بمختلف الجهات خلال سنة 2017 بصياغة الأهداف المرحلية والأنشطة وآجال تنفيذها ومؤشرات قياس النتائج المحققة ومن أهم الأهداف نذكر:
    - التعريف بالبرنامج في 24 ولاية،
    - تمكين النساء والرجال من استصدار بطاقات تعريف وطنية،
    - توعية مختلف أفراد الأسرة بأهمية المشاركة في الحياة المدنية بـ 350 بلدية،
    - إشراك مختلف الشرائح العمرية في كامل مناطق الجمهورية للمشاركة في الشأن المحلي،
    - مشاركة فاعلة لأفراد الأسر في الشأن المحلي
- إنتاج دليل توجيهي لمرافقة الميّسرات في عملهن الميداني: يتضمن جملة من الأدوات العملية والرسائل التي ستساعد الميسرات في القيام بالأنشطة التحسيسية لفائدة الأسر حول العمل البلدي وإدارة الشأن المحلي 2017/،
- تنفيذ 03 دورات تدريبية إقليمية لتدريب الإطارات الجهوية للوزارة و 600 منسقة جهوية وميسرة محلية على انجاز الدليل والشروع في الحملات التحسيسية

- إنتاج دعائم اتصالية حول البرنامج وتوزيعها/2017،
- تنظيم حملات التحسيس والتثقيف لفائدة 3500 أسرة على الأقل من مختلف ولايات الجمهورية باعتماد الدليل التوجيهي للميسرات ابتداء من شهر ماي 2017،
- وتنظيم رشة عمل بتاريخ 13 أكتوبر 2017 بمشاركة الميسرات ورئيسات مصالح المرأة والأسرة لتقييم نصف مرحلي للبرنامج على المستوى الميداني،
- مراجعة بعض نقاط البرنامج التنفيذي بالجهات وخاصة المتعلقة بالأنشطة ومحتواها والتشبيك مع الهياكل ذات العلاقة والتواصل مع الهيكل المشرف/ 2017،
- تم استهداف إلى حدود هذا التاريخ قرابة 5200 أسرة أي 20800 فرد من أفراد الأسر ب350 بلدية ب24 ولاية.
- تنظيم ملتقى إعلامي لاطلاع مختلف المتدخلين في المجال حول انجازات وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن من اعلاميين ومجتمع مدني وممثلي هياكل حكومية ونواب الشعب وخبراء حضره حوالي 100 شخص.

3- متابعة أنشطة مراكز التوجيه والإرشاد الأسري بحي التضامن وباجة:

في إطار دعم خدمات الإرشاد والتوجيه الأسري وتوطيد العلاقة مع المجتمع المدني:

تم إبرام اتفاقيات شراكة مع المجتمع المدني لتأمين خدمات الإرشاد الأسري وتسيير مراكز الإرشاد الأسري بباجة وحي التضامن بكلفة قدرها 165أ.د وذلك بهدف الإحاطة بالأسر وتنمية قدرات أفرادها بمختلف أعمارهم ومساعدتهم على التواصل الايجابي والفعال لبناء أسرة متماسكة ومتوازنة والتعريف بوظائف الأسرة ومساعدتها وتوجيهها في كافة مراحل العمر وقد تم: تقديم خدمات الإحاطة والتوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني لفائدة قرابة **4857 شخص** من رواد مركز ي التوجيه والإرشاد الأسري بحي التضامن و باجة من الإناث والذكور والأطفال والشباب وكبار السن.

-حيث تم:

✓ **تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه:**

- استقبال الأسر بمختلف أفرادهم، والإنصات إلى مشا غلهم وتقديم الارشادات الضرورية واللازمة
- تنظيم لقاءات فردية وجماعية من طرف الأخصائية النفساني والاجتماعي
- توجيه بعض الأسر الوافدة إلى المصالح المختصة من ذلك الوحدات المحلية للشؤون الاجتماعية ومراكز التأهيل والدفاع الاجتماعي ومراكز التكوين المهني ومندوب حماية الطفولة ، مستشفى الرازي.....

✓ **تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية:**

- تنظيم دورات تدريب في مجال الخياطة والصناعات التقليدية (حلي، رسم على جميع المحامل...)

- تنظيم دورات تدريب مهنية في المجالات ذات العلاقة بسوق الشغل كمهارات القيادة والتثقيف المالي بالإضافة إلى دورات تكوينية في مجال الصناعات التقليدية
- ورشات عمل توعوية نفسية وصحية حول مختلف القضايا التي تشغل أفراد الأسرة كالعنف ومخاطر الإدمان والإرهاب و سرطان الثدي

4- التمكين الاجتماعي للأسر :

بالنسبة للتمكين الاجتماعي للأسر وهو برنامج جديد تم الشروع في تنفيذه خلال سنة 2017، ويقصد به تنفيذ برامج توعية وتحسيس حول إعداد الشباب للحياة الزوجية والتربية الوالدية والمصالحة العائلية وتطوير العقليات ...ويستهدف مختلف الشرائح العمرية من شباب وأولياء وكبار سن من ولايات المهدية والقيروان وقفصة وباجة والقصرين وسيدي بوزيد بما قيمته **305**أ.د، وهو يندرج في إطار الخطة الوطنية لمقاومة الإرهاب ويرمي إلى تطوير العقليات وخاصة لدى الاولياء والتقليص من حدة تأخر سن الزواج والطلاق في تونس.

5- في مجال التخطيط الاستراتيجي:

نظرا لأهمية دور الأسرة كرافد للتنمية المستدامة والانعكاسات وتأكيدا على مسؤولية الدولة بكافة أجهزتها ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية في رسم السياسات ووضع التشريعات وآليات التنفيذ والمتابعة والتقييم وتخصيص الموارد اللازمة من أجل جعل الأسرة في صلب أولويات التنمية المستدامة، أذن السيد رئيس الحكومة بتاريخ 23 ماي 2017 بوضع خطة وطنية عاجلة لفائدة الأسرة على امتداد السنوات الخمس القادمة الممتدة من 2017 إلى 2022، وعليه، تم الشروع في إعداد مشروع خطة وطنية، تساهم في الجهود الوطنية الرامية إلى المحافظة على وحدتها وتماسكها وتوازنها وتحسين نوعية حياتها وتمكينها من تلبية احتياجات أفرادها وضمان أمنها واستقرارها، كما تجسد هذه الخطة الرؤية المستقبلية الرامية إلى تحصين الأسرة بهدف الارتقاء بأوضاعها عبر وضع برامج تتماشى وحاجيات الأسر التونسية وتطلعاتها في شتى المجالات كالتعليم والصحة والأمان والوقاية والحماية والرفاه وإرساء ثقافة الحوار والتضامن والتعامل الحضاري بين مختلف أفرادها وفي المجتمع،

وقد تم عرض محتوى هذه الخطة في إطار ورشة عمل بتاريخ 14ديسمبر 2017 بهدف توسيع الاستشارة وإثرائها وفق منهج تشاركي متكامل بمناسبة اليوم الوطني للأسرة .

وتتمثل أهم أهداف الخطة في:

الهدف الأول: تطوير المنظومة التشريعية في مجال الأسرة تدعيما للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

الهدف الثاني: دعم وظائف الأسرة وإكسابها النجاعة والفاعلية وتعزيز أدوارها والعلاقات داخلها ومع المحيط الخارجي.

الهدف الثالث: تمكين الأسر ذات الوضعيات الخاصة ومرافقتها ودعم قدراتها

الهدف الرابع: تحقيق الرفاه الأسري والتنمية المستدامة لكافة أفراد الأسر باعتماد سياسات وبرامج متعددة القطاعات اجتماعية واقتصادية وصحية وتربوية وبيئية.

الهدف الخامس : تطوير العقليات وتوعية الأسر عبر وضع خطة إعلام واتصال ومناصرة محكمة وبرنامج اتصالي موجه لأصحاب القرار ووسائل الإعلام والشركاء في مجال التنمية.

7- في المجال التشريعي:

✓ **مراجعة عطلتي الولادة والأمومة:**

تبعا لما تم الإعلان عنه من قبل السيد رئيس الحكومة بتاريخ 08 مارس 2017 ، من قرارات رائدة لفائدة المرأة والأسرة، وإعطاء الإذن بوضع لجنة تدرس مشروع مراجعة وتعديل عطلة الأمومة والأبوّة وعطلة ما قبل الولادة، ممّا يمكّن المرأة من عطلة مدفوعة الأجر قبل الولادة، ضمانا لصحتها وصحّة جنينها، إلى جانب تمكين أحد الوالدين على حدّ السّواء من عطلة ما بعد الولادة،

شرعت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في إعداد قانون يتم من خلاله مراجعة عطلة الولادة في القطاعين العام والخاص، في اتجاه توحيدها والترفيع في مدتها لتمنح الأم عطلة لا تقل عن 14 أسبوعا بما في ذلك عطلة ما قبل الوضع خالصة الأجر مراعاة لمصلحة وصحة الأم والجنين وإدماج عطلة ما قبل الولادة مع عطلة الولادة للتمتع بها حسب رغبة الأم العاملة إلى جانب إضافة عطلة أبوة تفعيلا لدور الأب في الاعتناء بمولوده. وقد تم عرض مشروع هذا القانون في مجلس وزاري بتاريخ 13 أوت 2017 واقتراح إدخال جملة من التعديلات ليتم عرضه مجددا على أنظار مجلس وزاري لاحق.

هذا واجتمعت لجنة عمل مضيقة بتركيبة اقتصرت على ممثلي المصالح المختصة للهياكل الحكومية ذات العلاقة والمنظمات الوطنية التي تولت إعداد الملاحظات حول تعديل الصيغة الأولية لمشروع القانون في جلستين (29 سبتمبر و 10 نوفمبر 2017) لوضع صيغة معدلة لمشروع قانون عطلة الأمومة والأبوة وسيتم عرضها في إطار لجنة موسعة بمشاركة خبراء ومختصين في المجال للإثراء محتوى مشروع القانون وعرضه مجددا على أنظار مجلس وزاري للمصادقة.

وتماشيا مع الإطار التشريعي الدولي المنظم لمجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تمت مراسلة وزارة الشؤون الخارجية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للمصادقة على الاتفاقية الأممية 183 بشأن مراجعة اتفاقية حماية الأمومة والتوصية عدد 191 حول حماية الأمومة.

✓ **تنظيم الإطار القانوني لمراكز التوجيه والإرشاد الأسري:**

تم إعداد المشاريع الآتية الذكر وإحالتها إلى رئاسة الحكومة

- مشروع أمر حكومي يتعلق بإحداث مراكزي التوجيه والإرشاد الأسري بحي التضامن وباجة
- مشروع أمر حكومي يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي لمراكز التوجيه والإرشاد الأسري وطرق سيرها
- مشروع قانون يتعلق بإحداث مراكز التوجيه والإرشاد الأسري

✓ **مراجعة الأمر المنظم لجائزة رئيس الجمهورية للنهوض بالأسرة**

- مشروع تنقيح أمر عدد 1273 مؤرخ في 22 جويلية 1996 يتعلق بإحداث وتنظيم جائزة رئيس الجمهورية للنهوض بالأسرة كما تم تنقيحه بالأمر عدد 2467 لسنة 1999 المؤرخ في غرة نوفمبر 1999.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية "البرنامج الفرعي المرأة" لسنة 2017:

3 -1 تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج المرأة والأسرة

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017		انجازات 2017 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (1)		المبلغ 2-1	نسبة الانجاز 1/2 %
نفقات التصرف	4679	4721.6	4484	237,6	94,97
تاجير عمومي	2292	2292	2106	186	91,88
وسائل المصالح	355	360.6	326	34,6	90,40
التدخل العمومي	2032	2069	2052	17	99,18
نفقات التنمية	4050	3952	3952	0	100,00
استثمارات مباشرة	3810	3712	3712	0	100,00
التمويل العمومي	240	240	240	0	100,00
المجموع العام	8729	8673.6	8436	237,6	97,26%

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة

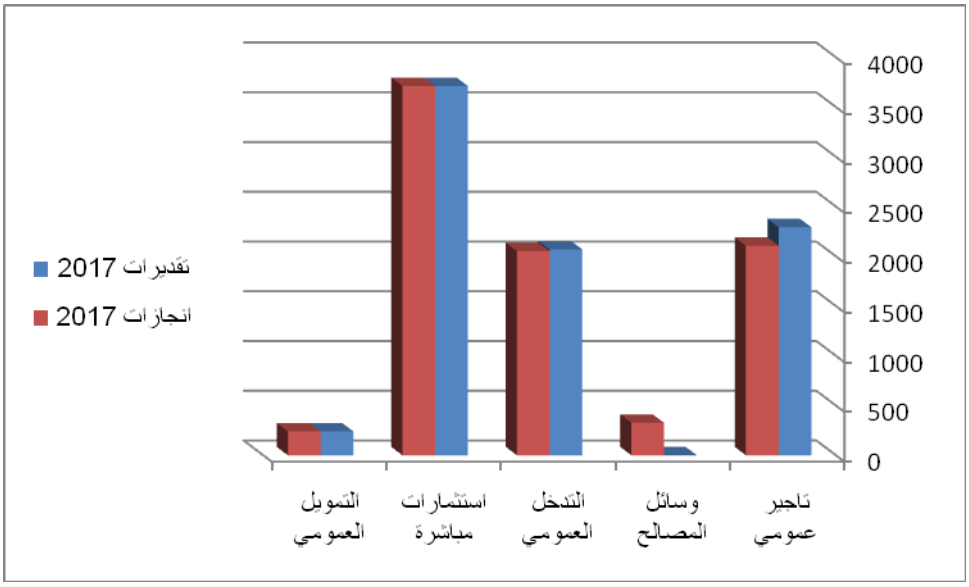

جدول عدد 4:
تنفيذ ميزانية البرنامج الفرعي 1: المرأة لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات سنة 2017		إنجازات سنة 2017	الإنجازات مقارنة بالت	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي		المبلغ	ن
البرنامج الفرعي 1-1: المرأة	7686	7779	7555	224	
البرنامج الفرعي 1-2: الأسرة	1043	894.6	881	13.6	
مجموع البرنامج	8729	8673,6	8436	237,6	

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرنامج

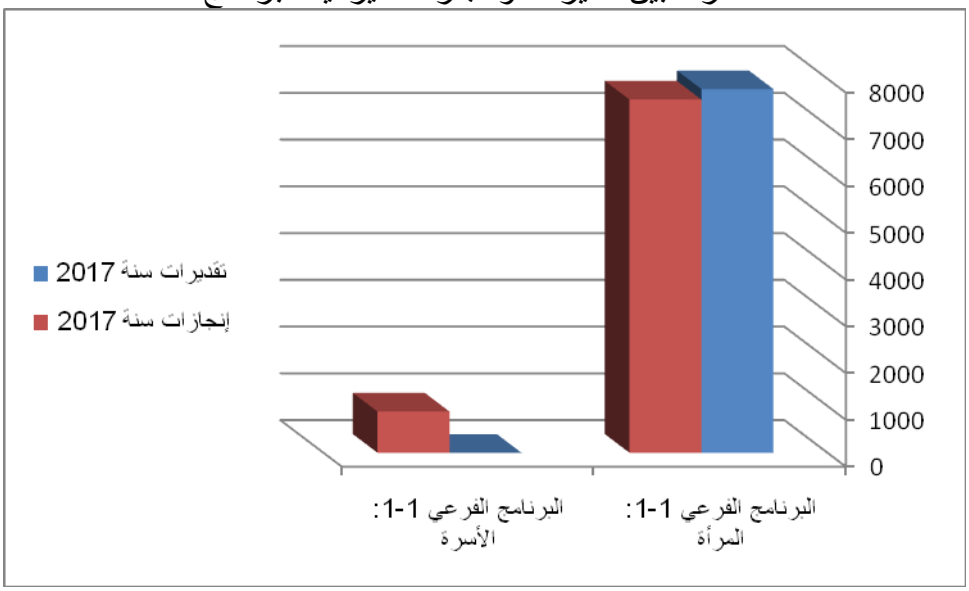

2-3 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها

البرنامج الفرعي1 : المرأة

الهدف.1.1.1: دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والأسرة

تقديم الهدف:

يندرج هذا الهدف في إطار النهوض بالنساء والفتيات في المناطق الريفية والحضرية اقتصاديا واجتماعيا وتماشيا مع توجهات وزارة المرأة والأسرة والطفولة في مجال دعم التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توفير الآليات الضرورية بما يساهم في مزيد الإحاطة بها ودعم مكانتها في المجتمع. وتنفيذا لهذه المقاربة تم وضع خطة وطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية تمتد على فترة المخطط التنموي (2016-2020) تهدف إلى التقليص من نسبة البطالة لدى النساء والفتيات الأميات ومن ذوات المستوى العلمي الضعيف والمتوسط والحاملات للشهادات العليا بهدف الرفع من نسبة نشاط المرأة على المستوى الوطني من 28% إلى 35% على امتداد فترة

المخطط. ولتحقيق هذه الأهداف تم العمل خلال سنة 2017 على تطوير قدرات النساء في مجال المشاركة الاقتصادية وتشجيعهن على الانتصاب للحساب الخاص في العديد من القطاعات الواعدة والعمل على تطوير نسب استفادتهن من مختلف برامج التكوين وتأمين المرافقة والمتابعة والمساعدة على تسويق المنتوجات والنفاذ إلى مختلف مصادر التمويل والاستثمار التي وفرتها الوزارة من خلال إحداث خط تمويل للمشاريع النسائية متناهية الصغر والصغرى بالشراكة مع البنك التونسي للتضامن في إطار برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة". وقد انطلق تنفيذ هذا البرنامج في سنة 2017 إلا أن البداية الفعلية كانت في سنة 2016 من خلال استغلال الاعتمادات التي تم رصدها لبرنامج مقاومة الإرهاب في(14 ولاية داخلية ذات أولوية) وشهد توسعا في سنة 2017 ليشمل كل ولايات الجمهورية.

كما يهدف إلى تمكين النساء والفتيات اجتماعيا من خلال المساهمة في التدخل بالشراكة مع جميع الهياكل الحكومية المعنية ومع مكونات المجتمع المدني من أجل الحد من ظاهرة الانقطاع المبكّر عن الدراسة لدى الفتيات والفتيان خاصة في المناطق الريفية، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة في المناطق الريفية والقضاء التدريجي على الأمية وإرساء ثقافة المواطنة الفاعلة والتوعية الاجتماعية والصحية.

كما يساهم هذا الهدف في الإحاطة بالأسر الفقيرة أو محدودة الدخل التي تعيلها إمرأة قصد إدماجها ضمن الحركة الاقتصادية من خلال مساعدتها على بعث مشاريع صغرى والتعريف بمنتوجاتها وتسويقها وتحسين مستوى دخلها.

الهدف 1.1.1: دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والأسرة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات سنة 2016	انجازات سنة 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	تقديرات سنة 2017 (1)	انجازات سنة 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات % (1) / (2)
	المؤشر 1.1.1.1: عـــدد المبـــادرات الاقتصادية النسائية	مشروع	–	527	%	1030	1335	%129
		أسرة	**60**	**% 25**	**41.66**	**60**	**225**	**% 375**

		منتفعة						
	المؤشر 2.1.1.1: عـــدد المـــدارس الإعداديــة المنتفعــة بالبرنــامج الــوطني للإنقطــاع المدرســي في المناطق الريفية	مشروع	3	5	%166	3	2	%66
	المؤشر 3.1.1.1: التقليص من نسبة الأمية لدى النساء في الولايات المعنية بالتدخل بــنسبة 8% في غضون 2020 (2% كل سنة)	نسبة	–	80 إمرأة	-	التدخل في 10 ولايات	-	-

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف 1.1.1: : دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والأسرة

المؤشر عدد 1

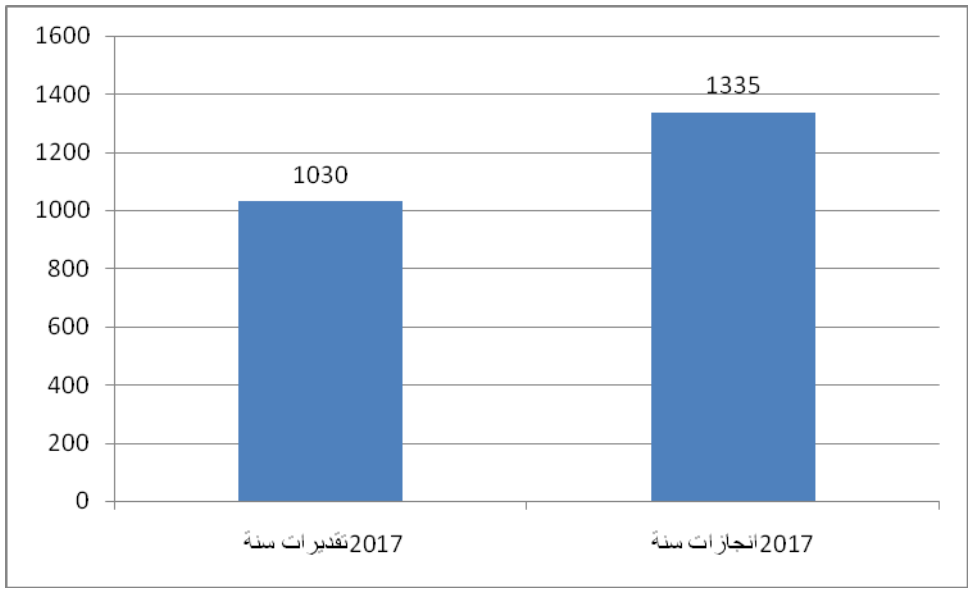

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة للتمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة

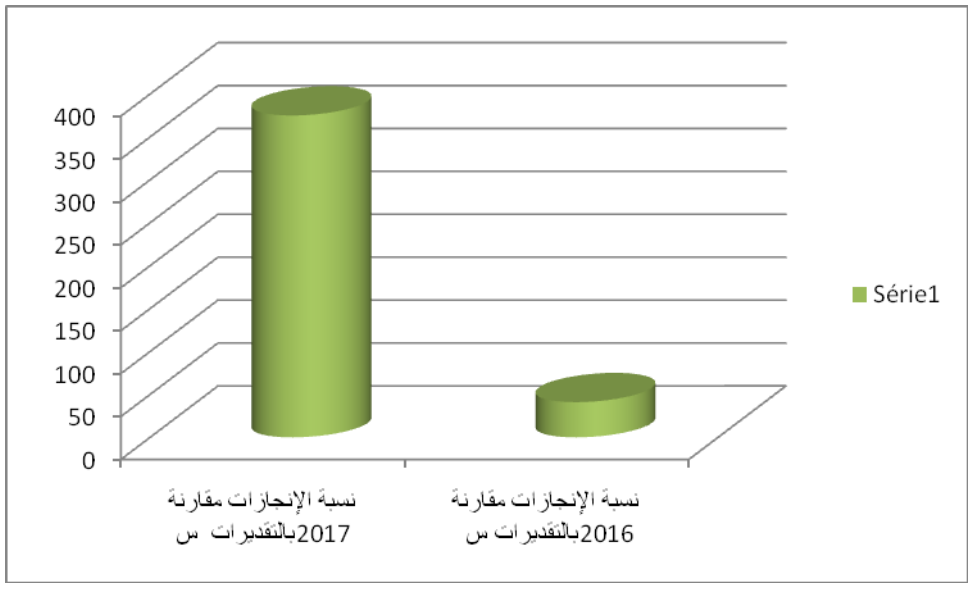

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

الهدف 1-1-1: دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والأسرة لسنة 2017

المؤشر 1.1.1.1: عدد المبادرات الاقتصادية النسائية.

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ129 % بالنسبة لسنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

مثلت سنة 2016 بداية تنفيذ برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 527 مشروع نسائي، وشهدت سنة 2017 الانطلاقة الفعلية للمشروع حيث تم تمويل 1335 مشروع باعتمادات تقدر بـ9,283160 مليون دينار (ميزانية الدولة) متجاوزة التقديرات المبرمجة لسنة 2017 والمقدرة بـ1030 مشروع. ويعود هذا التطور في عدد المشاريع النسائية الممولة بالخصوص إلى:

1. **توفير الموارد البشرية وتنمية القدرات**: تم خلال سنة 2017 تركيز رؤساء مشاريع بأغلب المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة تتمثل مهمتهم في التعريف بالبرنامج لدى السلطات الجهوية والمحلية وتقديم الاستشارة والتوجيه والمتابعة للمنتفعات إضافة إلى تنمية قدرات مختلف المتدخلين من الخط الأول في المجال حيث تم تكوين رئيسات مصالح المرأة والأسرة في مختلف المحاور الخاصة بالمبادرة الاقتصادية وذلك لمعاضدة مجهود رؤساء المشاريع إلى جانب الاضطلاع بخطة رئيس مشروع في صورة شغور هذه الخطة في بعض المندوبيات.

2. **أهمية الاعتمادات المرصودة للبرنامج:** رغم دقة الظرف الذي تمر به البلاد إلا أن البرنامج وجد الدعم من قبل الجهات المختصة وخاصة وزارة المالية التي وفرت الاعتمادات الضرورية لذلك (1730 ألف دينار اعتمادات دفع من برنامج الإرهاب تم ترفيعها إلى 3218 ألف دينار) إضافة إلى اعتمادات الدفع المرصودة للخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية والمقدرة بـ740 ألف دينار).

3. **أهمية الشراكة بين الوزارة والبنك التونسي للتضامن:** إضافة إلى اتفاقية الشراكة الإطارية بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة والبنك التونسي للتضامن المبرمة بتاريخ 2015/12/12 فقد توصلت الوزارة إلى إبرام 03 ملاحق تكميلية وذلك لتفادي الصعوبات التي اعترضت عملية التنفيذ إلى جانب توسيع قاعدة النساء المنتفعات بالبرنامج ليشمل كافة الشرائح النسائية وخاصة منها ذات الحاجيات الخصوصية والتي تجد صعوبة في الوصول إلى مسالك التمويل وبالتاي إدماجهن في ديناميكية التنمية على المستوى المحلي والجهوي.

ومن جهة أخرى فإن نسق التنفيذ البرنامج لا يمكن أن يحجب بعض الصعوبات المتمثلة أساسا في:

- تحقيق نسب إنجاز متفاوتة حسب الولايات والجهات المنتفعة بالبرنامج ويعود ذلك بالأساس إلى توفر رؤساء مشاريع في ولايات دون أخرى،
- التفاوت بين الجهات في الوعي بأهمية الانتصاب للحساب الخاص لدى صاحبات الشهائد العليا.
- البيروقراطية الإدارية لدى بعض الفروع الجهوية للبنك التونسي للتضامن من حيث التعامل مع ملفات المنتفعات والمشاريع (مشروع يمكن الموافقة على تمويله في جهة ورفضة في جهة أخرى).

أما بالنسبة للتمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة، فقد تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 375 %، ويعود ذلك بالأساس إلى جملة من الأسباب من أهمها:

الشروع خلال سنة 2017 في تنفيذ الخطة القطاعية لمكافحة الإرهاب والتطرّف ومقاومة الأسباب والمسببات المؤدية له والمشجعة عليه ومن أبرزها الفقر وللغرض تم توسيع نطاق تدخل برنامج الدعم الاقتصادي ليشمل بالإضافة الأسر التي تعيلها نساء كذلك للأسر ذات الوضعيات الخاصة وهي: الأسر ذات الولي الواحد والأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود وأبناء الأسر المعوزة أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل ... وذلك بالولايات المهددة بخطر الارهاب وذات الأولوية من خلال التدخل بـ 4 ولايات وهي المهدية وقفصة والقصرين والقيروان لفائدة 100 أسرة، إلى جانب ولايتي توزر وسيدي بوزيد والولايات الثلاث المبرمجة مسبقا وهي جندوبة والكاف وتوزر وسيدي بوزيد وسليانة أي بمجموع 225 أسرة تم التدخل لفائدتها سنة 2017.

المؤشر 2.1.1.1: عدد الإعداديات المنتفعة بالبرنامج الوطني للانقطاع المدرسي في المناطق الريفية:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ66 % بالنسبة لسنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- ✓ تم خلال هذه السنة الاقتصار في التدخل على مدرسة إعدادية ومدرسة ابتدائية بمنطقة عين سلطان من معتمدية غار الدماء بولاية جندوبة، بعد أن تم تجهيزهما في مرحلة أولى خلال سنة 2016 بقاعتين متعددة الاختصاصات لاحتضان التلاميذ في أوقات ما بين الدراسة، وفي سنة 2017 تم التدخل من خلال المحور الخاص بالتمكين الاقتصادي حيث تم تنفيذ مشروع التمكين الاقتصادي لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي والمنقطعات عن التعليم في المناطق الريفية حيث تم تكوين 22 منتفعة في تربية النحل وتمكينهن من تجهيزات لبعث مشاريع في تربية النحل. كما تم الإعداد لتكوين 30 إمرأة بمنطقة الفايجة بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة من خلال برمجة حصص تحسيسية للنساء في أهمية الانتصاب للحساب الخاص واطلاعهن على الإمكانيات الطبيعة التي تتوفر في الجهة ويمكن استغلالها في بعث المشاريع (تم تكين النساء بين شهري جانفي وفيفري 2018 وتجهيزهن بمعدات تربية النحل). كما تم التدخل في ولاية القيروان من خلال القيام بأيام تحسيسية للنساء المنتفعات في بعث المشاريع في إطار هذا المشروع شملت 58 منتفعة من معتمدية نصر الله (منزل مهيري والكبارة وسيدي سعد) ومعتمدية العلا.

كما أن نسق تنفيذ التقديرات بالنسبة لسنة 2017 لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى:

- ✓ نقص على مستوى الموارد البشرية لتنفيذ مختلف مكونات المشروع ومتابعته،
- ✓ نقص في الإطار المكون نظرا لخصوصية التكوين الذي يتم على عين المكان نظرا لعدم توفر مكونين بمركز التكوين المهني الفلاحي بولاية جندوبة.

المؤشر 3.1.1.1: التقليص من نسبة الأمية لدى النساء في الولايات المعنية بالتدخل بنسبة 8% في غضون 2020 (2% كل سنة):

تم خلال سنة 2016 إطلاق التجربة النموذجية بمنطقة الذهيبات بمعتمدية العلا من ولاية القيروان لفائدة 80 منتفعة من النساء الأميات واللاتي انقطعن مبكرا عن الدراسة (40-15 سنة) وذلك بالتعاون بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة ووزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية وجمعية "المرأة والريادة" وذلك في إطار التمويل العمومي للجمعيات. وفي سنة 2017، تمت برمجة التدخل في 10 ولايات إلا أنه لم يتم تنفيذ المشروع ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- تعتبر برمجة التدخل في 10 ولايات مبالغا فيه نظرا لعدم قدرة الوزارة على تنفيذه على المستويين الوطني والجهوي نتيجة نقص الموارد البشرية لتنفيذه بمختلف مكوناته،

- خلال التجربة النموذجية تم الاعتماد في تنفيذ المشروع على الشراكة مع جمعية "المرأة والريادة" إلى أنه أمام ضعف الاعتمادات المخصصة للتمويل العمومي للجمعيات ورصد الاعتمادات على نفقات التنمية لم يعد من الممكن تنفيذ البرنامج بالشراكة مع الجمعيات.

الهدف2.1.1: دعم تكافؤ الفرص بين الجنسين ومناهضة التمييز والعنف ضدّ المرأة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات سنة 2016	انجازات سنة 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات سنة 2016	تقديرات سنة 2017 (1)	انجازات سنة 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات % (1) / (2)
	المؤشر 1.2.1.1: الترفيع في نسبة تواجد النساء في الحياة السياسية ومواقع القرار	نسبة	-	-	-%	تحقيق نسبة 35 % في المجلس البلدية/ ارتفاع نسبة تصل إلى 2 % (خلال فترة المخطط)		%
	المؤشر 2.2.1.1: عدد النساء ضحايا العنف المنتفعات بالخدمات التي تسديها الوزارة.	كمي وكيفي	فتح مركز الأمان لحماية النساء ضحايا العنف: في حدود 100 منتفعة بخدمات المركز و100 منتفعة بخدمات مركز الاحاطة النفسية ببن عروس	- 240 منتفعة من مركز الأمان + 100 منتفعة من خدمات الخط الأخضر	%	- 240 منتفعة من مركز الأمان + 100 منتفعة من خدمات الخط الأخضر	التعهد بـ120 إمرأة وطفل و1137 منتفعة من خدمات الخط الأخضر	50% في إطار التعهد بمركز الأمان و1137% منتفعة من خدمات الخط الأخضر

الهدف2.1.1: **دعم تكافؤ الفرص بين الجنسين ومناهضة التمييز والعنف ضدّ المرأة**

تقديم الهدف: : لقد نص دستور الجمهورية الثانية الصادر في جانفي 2014 على مبادئ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وهي مبادئ كونية التزمت تونس بتحقيقها من خلال مصادقتها على جل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسانية للمرأة هذا إضافة إلى العمل على مناهضة جميع أشكال العنف المسلط على النساء والفتيات باعتباره مظهرا صارخا للتمييز المبني على النوع الاجتماعي وللمساس بالكرامة والحقوق الإنسانية للمرأة.

وتعمل وزارة المرأة والأسرة والطفولة بالتعاون مع جميع الأطراف المتدخلة في المجال إلى مراجعة القوانين التمييزية وتوجيه البرامج والتدخلات لتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين لا سيما عبر إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة وتدعيم مشاركة المرأة في الحياة العامة والشأن المحلي ومواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة. مراجعة مكونات الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وتحيينها وفقا للمتغيرات والمستجدات التي تمس قضايا المرأة وأولويات العمل للنهوض بأوضاعها وقد تم بالخصوص خلال سنة 2017 في هذا الإطار:

- ✓ انجاز يوم إعلامي حول مجلس النظراء لفائدة أعضاء المجلس تحت إشراف السيدة الوزيرة،
- ✓ عرض الخطة خلال الجلسة الأولى للمجلس والمنعقدة بتاريخ 08 أوت 2017،
- ✓ تحديد روزنامة عمل المجلس ووضع برنامج تكويني لفائدة الأعضاء،

تنفيذ دورات تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة خلال شهر جويلية وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2017.

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.1.1: دعم تكافؤ الفرص بين الجنسين ومناهضة التمييز والعنف ضدّ المرأة

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

الهدف 1-1-2: دعم تكافؤ الفرص بين الجنسين ومناهضة التمييز ضدّ المرأة.

المؤشر 1.2.1.1: الترفيع من نسبة تواجد النساء في الحياة السياسية ومواقع القرار

- إن عدم توفر مؤشر انطلاق ومؤشر بلوغ حال دون قياس تقدم الانجاز، ويرجع ذلك إلى صعوبة وضع مؤشر انطلاق نظرا لعدم توفر مؤشر حول عدد النساء في مواقع القرار ليتم من خلاله تشخيص الوضع ووضع الأهداف المتوقع بلوغها.

وقد تم في إطار تحقيق هذا المؤشر:

- العمل على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في عملية التخطيط التنموي في مختلف القطاعات من خلال وضع الإطار المؤسساتي والقانوني والإجرائي لإدماج هذه المقاربة في السياسات العامة والميزانيات وفي الخطط والبرامج القطاعية مركزيا وجهويا ومحليا. وفي هذا الإطار وبعد إحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل تحت إشراف السيد رئيس الحكومة تم في سنة 2017 تسمية ممثلي الهياكل

الحكومية ومكونات المجتمع المدني الشريكة بمقتضى قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 25 جانفي 2017. هذا وقد تمت مراجعة مكونات الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وتحيينها وفقا للمتغيرات والمستجدات التي تمس قضايا المرأة وأولويات العمل للنهوض بأوضاعها، ثم تمّ عرضها بمناسبة انعقاد الجلسة الأولى للمجلس والمنعقدة بتاريخ 08 أوت 2017.

- كما تم تحديد روزنامة عمل المجلس ووضع برنامج تكويني لفائدة الأعضاء، حيث انتفع الأعضاء بدورتين تكوينيتين خلال شهر ي جويلية وأكتوبر 2017.

كما ساهم مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة في العمل على تحقيق هذا المؤشر من خلال:

في مجال الدراسات والبحوث:

- دراسة حول "المشاركة السياسية للمرأة": تمخّضت هذه الدّراسة عن المادّة التي جمعها المركز على هامش الدّورات التّدريبية المنظمة من قبله حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية بعد الثّورة خلال سنة 2013 بدعم المموّل الألماني EAF حيث تمّ إنجاز حوارات وجمع شهادات مع نساء شاركن في الحياة السياسية أو يرغبن في ممارسة الحياة السياسية مستقبلا،
- إنجاز آلية يقظة حول التناول الإعلامي للتّمكين السّياسي للنّساء: تندرج في إطار متابعة الكتابات عبر مختلف الصّحف التّونسيّة حول موضوع التمكين السّياسي للنّساء.
- مواصلة عملية التحيين وإدخال المعطيات خلال سنة 2017.
- بعث قاعدة بيانات حول "التونسيات في مواقع المسؤولية الإدارية بالوظيفة العمومية" وتمثّل هذه القاعدة أداة رصد وتحليل للواقع المهني للنّساء في مواقع المسؤوليّة الإداريّة بالقطاع العام ولآليات نفاذهنّ إلى مواقع القرار.
- تنظيم ملتقى لتقديم نتائج الدراسة المتعلقة بتواجد المرأة بالوظيفة العمومية ونفاذها إلى مواقع في تونس بتاريخ 22 ديسمبر 2017،

في مجال التكوين:

- تنظيم دورة تدريبيّة لفائدة النّساء المعتمدات "النّساء وإدارة الشّأن المحلّي" بدعم من المركز الدّولي للحكم المحلّي والحكم الرّشيد.
- تنظيم حملة تحسيسية عبر الواب لدعم مشاركة النّساء في الإنتخابات البلديّة.
- إعداد دليل حول المشاركة السياسيّة وآليات أخذ القرار لفائدة النّساء عضوات المجالس البلديّة.
- تنظيم دورة تدريبيّة للصحافيين حول "كيفيّة التّعامل الإعلامي مع المرشّحات للإنتخابات البلديّة" من أجل تغطية إعلاميّة منصفة للمرشّحين والمرشّحات.
- تنظيم دورة بمناسبة تقديم النتائج الأوّلية لدراسة التناول الإعلامي لموضوع المشاركة السياسية للنّساء.
- تنظيم رحلة دراسيّة حول الفضاءات الآمنة.

المؤشر 2.2.1.1: عدد النساء ضحايا العنف المنتفعات بالخدمات التي تسديها الوزارة.

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

- خدمات الإيواء والتعهد بالمركز الأمان:

تم التعهد بمركز الأمان للنساء ضحايا العنف بـ120 إمرأة وطفل في سنة 2017 بينما تم وضع تقديرات انجاز تقدر بـ240 إمرأة منتفعة بالخدمات التي يقدمها المركز ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- محدودية استيعاب المركز،
- معدل إقامة النساء المعنفات وأطفالهن بالمركز يقدر بـ 3 أشهر مما يجعل المركز غير قادر على استيعاب نساء أخريات (مواصلة النساء المقيمات بالمركز لعملهن وتكفل المركز برعاية أطفالهن في غيابهن)،
- نقص على مستوى الموارد البشرية والمالية وعدم القدرة على إعادة توظيف الأعوان نظرا للصبغة الخصوصية للخدمات المقدمة والتي تتطلب تكوينا موجها واختصاصات معينة،

في المقابل تعمل الوزارة على تحسين الخدمات الموجهة للنساء ضحايا العنف خاصة بعد صدور القانون الأساسي عدد 58 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والذي من ضمن فصوله إلزام الدولة بإحداث مراكز لإيواء النساء ضحايا العنف. لذلك تم تركيز مراكز نموذجية لاستقبال و إيواء النساء ضحايا العنف في 06 ولايات (تونس، جندوبة، القيروان، صفاقس، قفصة ومدنين) : 4 مراكز إيواء و02 مراكز إنصات، وتكوين ومرافقة الجمعيات الشريكة في المجال القانوني والمؤسساتي والمنهجي والشراكة والتشبيك في إطار تنفيذ برنامج "مساواة" الممول من الاتحاد الأروبي.

❖ خدمات الخط الأخضر للإنصات وتوجيه النساء ضحايا العنف "1899":

- تلقي الخط الأخضر لـ1137 مكالمة خاصة بالعنف المسلط على النساء منها 98 % نساء معنفات،
- تعزيز الموارد البشرية للخط الأخضر،

– إنتاج دعائم اتصالية للتعريف بالخط الأخضر وبمهامه مما رفع من الانتفاع بخدماته.

لكن لا يمكن الوقوف عند هذه الإيجابيات والتي يمكن تدعيمها من خلال توفير الموارد البشرية والمالية الضرورية ليقدم الخط الأخضر خدماته7 أيام/ 7 و24 ساعة/24 مع العلم وأن الخط ينشط حاليا لمدة 08 ساعات يوميا و5 أيام في الأسبوع.

ما تم انجازه في إطار الهدف 3 (OS3) من برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال:

– انجاز حملة اتصالية " القانون معاك" للتعريف بالقانون الأساسي للعنف ضد المرأة

– دعم الخط الأخضر 1899 من خلال :

✓ الشروع في إعداد تطبيقية إعلامية لتسجيل المكالمات الواردة على الخط بهدف متابعة تطور إسداء الخدمات،

✓ تكوين الإطارات العاملة في الخط الأخضر وفرق عمل مراكز استقبال و الاستماع الهاتفي،

- دعم مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة لانجاز دراسة حول تمثلات الرجال و الفتيات حول العنف المسلط على النساء،
- دعم مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة لانجاز إستراتيجية الوطنية لإنتاج مؤشرات العنف المبني على النوع الاجتماعي،

كما ساهم مركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة في العمل على تحقيق هذا المؤشر من خلال:

إنجاز آلية يقظة حول التناول الإعلامي لظاهرة العنف المسلّط على النّساء: وهي آلية تتابع و تدرس ظاهرة العنف المبني عل النّوع الإجتماعي من خلال متابعة الكتابات عبر مختلف الصّحف التّونسيّة.

في مجال الرّصد: وضع استراتيجيّة وطنيّة لإنتاج مؤشّرات خصوصيّة حول العنف المبني على النّوع الإجتماعي:

- مواصلة لأنشطة المرصد حول مؤشّرات العنف المبني على النّوع الإجتماعي سيتم طيلة سنة 2017 تنظيم ورشات ضيّقة مع ممثّلي وزارات الصحّة والعدل والدّاخليّة والشّؤون الإجتماعيّة والمجلس الوطني للإحصاء لصياغة مؤشّرات كمّيّة ونوعيّة لقيس ظاهرة العنف المبني على النّوع الإجتماعي في تونس بجميع أشكالها.

- تنفيذ البرنامج التدريبي "من أجل مناصرة مدنيّة واسعة لمشروع القانون الشّامل للقضاء على العنف ضدّ المرأة والطّفلة" بدعم من الإتّحاد الأوروبي وصندوق الأمم المتّحدة للسكّان في إطار برنامج ترسيخ المساواة بين النّساء والرّجال في تونس لفائدة منظّمات المجتمع المدني النّاشطة في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة تحديدا.

تنظيم **4 دورات تدريبيّة:**

- الدّورة الأولى: 22-24 فيفري 2017 (الولايات المستفيدة: قفصة، القصرين، سيدي بوزيد، توزر).
- الدّورة الثّانية: 8-10 مارس 2017 (الولايات المستفيدة: المهدية، سوسة، صفاقس، المنستير، القيروان).
- الدّورة الثّالثة: 12-14 أفريل 2017 (الولايات المستفيدة: تطاوين، قابس، قبلي، مدنين).
- الدّورة الرّابعة: 05-07 ماي 2017 (الولايات المستفيدة: الكاف، سليانة، جندوبة، باجة).

في إطار احتفالات الكريديف باليوم العالمي للمرأة وضمن أنشطة برنامج دعم المساواة بين النساء والرجال في تونس "مساواة"تمّ :

- تنظيم لقاء حواري مع صاحبات وأصحاب القرار تحت شعار "نزِيدُو نحكِيوْ حول :"مشروع القانون الأساسي للقضاء على العنف ضدّ النساء" بدعم من الاتّحاد الأوروبي وصندوق الأمم المتّحدة للسكان،
- تنظيم ورشة تفكير حول: "الدّراسة الكيفيّة لخدمات الإحاطة والتّكفّل بالنّساء ضحايا العُنف مع مُسدي الخدمات والمُنتفعات بتونس الكبرى"،

- تنظيم لقاء مع صاحبات وأصحاب القرار حول "العنف المبني على النوع الإجتماعي، الحصيلة" أوت 2017
- تنظيم ورشة عمل تقنية مضيّقة ثالثة حول الإستراتيجيّة الوطنيّة لإنتاج مؤشّرات العنف المبني على النّوع الإجتماعي بالتعاون مع صندوق الأمم المتّحدة للسكّان والإتّحاد الأوروبي في إطار برنامج "مساواة".

البرنامج الفرعي 2 : الأسرة

1.1.1

الهدف 1.2.1: دعم الخدمات المقدمة لفائدة الأسرة

تقديم الهدف: تحسين نوعية الخدمات المقدمة لفائدة الأسر بمختلف ولايات الجمهورية عبر إحداث مراكز تسدي خدمات متنوعة ومتكاملة لمختلف روادها من أفراد الأسر.

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %(1)/(2)
الهدف 1.2.1: دعم الخدمات المقدمة لفائدة الأسرة	المؤشر1.1.2.1: عدد المنتفعين بخدمات المراكز المحدثة في مجال الأسرة	شخص	-	-	-	1000	4705	470
	المؤشر2.1.2.1: عدد الأسر المنتفعة ببرنامج المرافقة العائلية .	شخص	-	-	-	500	936	187

رسم بياني عدد6

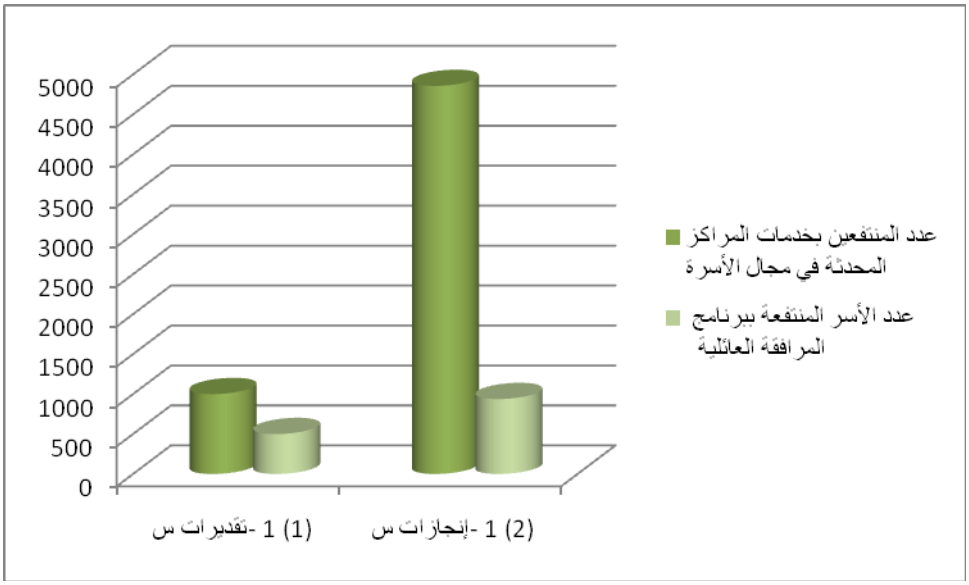

المؤشر 1.1.2.1: عدد المنتفعين بخدمات المراكز المحدثة في مجال الأسرة

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 704 % بالنسبة لسنة 2017 وهي نسبة جيدة ويعود ذلك بالأساس إلى جملة من الأسباب من أهمها:

تحسّن نوعية الخدمات التي تقدمها مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بالإضافة إلى تنوعها واستجابتها لحاجيات ولتطلعات الأسر بمناطق تواجدها حيث بلغ عدد المستفيدين 3258 بمركز باجة في حين بلغ 1447 بمركز حي التضامن بمجموع 4705 شخصا مستفيدا ويرجع ذلك أساسا إلى الدور الهام الذي تقوم به الجمعية المشرفة على هذه المراكز والتزامها بتعهداتها وفق اتفاقية الشراكة المبرمة معها في الغرض بتمويل قدر بـ 165 ألف دينار إلى جانب نجاعة التنسيق بينها وبين المندوبيات الجهوية الراجعة بالنظر للوزارة بمناطق تواجدها وانفتاحها على محيطها بما مكنها من كسب ثقة متساكني تلك المناطق وأتاح لها تحقيق نتائج مرضية.

الأنشطة والخدمات	عدد المنتفعين بخدمات مركز الارشاد والتوجيه الأسري بباجة	عدد المنتفعين بخدمات مركز الإرشاد والتوجيه الأسري بحي التضامن	المجموع
عدد الأسر التي تم استقبالها بالمركز	1087	2342	3429
عدد الأسر التي تمتعت بمتابعة نفسية	734	447	1181
عدد الأسر التي تمتعت بتدخل واستشارة قانونية	87	62	149
عدد الأسر التي تمتعت بوساطة عائلية	72	32	104
عدد الأسر التي تمتعت بالتوعية والتحسيس	65	542	607

لتنمية الوعي والسلوك الحضاري لدى الفرد والأسرة والمجتمع			
عدد الأسر التي تمتعت بالتمكين الاجتماعي(الحياة الزوجية ، التربية الوالدية...	2	1991	1993
عدد الأسر التي تمتعت بالتمكين الاقتصادي	468	184	652
دورات تأهيل وتكوين	17	_____	17
المجموع	**1447**	**3258**	**4705***

*باعتبار المنتفعين بالخدمات خارج المركز

المؤشر 2.1.2.1: عدد الأسر المنتفعة ببرنامج المرافقة العائلية.

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 187 % بالنسبة لسنة 2017 ويعود ذلك بالأساس إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- في مجال النهوض بالأسر ودعمها اقتصاديا من خلال تنفيذ الأنشطة الخاصة بالتمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة الولايات المبرمجة واستكمال تنفيذ أنشطة الدعم الاقتصادي للأسر ذات العائل الوحيد إمرأة بباقي الولايات المبرمجة سابقا.
- في مجالات التربية الوالدية والتربية المالية والإعداد للحياة الزوجية ونشر الثقافة الأسرية والتوعية والتحسيس لتنمية الوعي والسلوك الحضاري ويرجع ذلك أساسا إلى الدور الهام الذي تقوم به الجمعية المشرفة على مراكز الارشاد والتوجيه الأسري بحي التضامن من ولاية أريانة وباجة والتزامها بتعهداتها وفق اتفاقية الشراكة المبرمة معها في الغرض إلى جانب نجاعة التنسيق بينها وبين المندوبيات الجهوية الراجعة بالنظر للوزارة بمناطق تواجدها وانفتاحها على محيطها بما مكنها من كسب ثقة متساكني تلك المناطق وتحقيق نتائج مرضية.

كما تم سنة 2017 الشروع في تنفيذ أنشطة التمكين الاجتماعي للأسر والمقصود به تنفيذ برامج إعداد الشباب للحياة الزوجية والتربية الوالدية والمصالحة العائلية وتطوير العقليات وقد تم استهداف ولايات المهدية والقيروان وقفصة وباجة والقصرين وسيدي بوزيد بما قيمته 305أ.د، وهي تستهدف مختلف الشرائح العمرية من شباب وأولياء وكبار سن وتندرج خاصة في إطار الخطة الوطنية لمقاومة الإرهاب ويرمي إلى تطوير العقليات والتقليص من حدة تأخر سن الزواج والطلاق في تونس.

تنفيذ إطار القدرة على الأداء للبرنامج الفرعي 2 الأسرة

أهداف البرامج الفرعي2	المؤشرات	المؤشرات

الأسرة		بلغ المأمول	مقبول	غير كاف	المجموع
الهدف 1.2.1: دعم الخدمات المقدمة لفائدة الأسرة	المؤشر1.1.2.1: عدد المنتفعين بخدمات الفضاءات المحدثة في مجال الأسرة.	4705			
	المؤشر2.1.2.1: عدد الأسر المنتفعة ببرنامج المرافقة العائلية	936			

4– التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

- ضبط الأهداف والمؤشرات بكل دقة وفق معطيات إحصائية مع تبيان مؤشر الانطلاق ومؤشر البلوغ.
- ضرورة تعزيز الإدارة العامة بالإطارات وفقا للتنظيم الهيكلي للتسريع بانجاز البرامج المشاريع
- تعزيز قدرات الإطارات العاملة في قطاع المرأة في مجال إعداد الميزانيات والتصرف حسب الأهداف

- دعم الإدارة على المستوى المركزي والجهوي بالموارد البشرية والمادية المناسبة،
- إعداد دليل إجراءات يحدد مهام كل متدخل بالإدارات المركزية والجهوية.
- تطوير كفاءات التسيير لدى الإطار المشرف على مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري،
- دعم قدرات الإطارات المركزية في مجالات التخطيط والبرمجة والتصرف في الميزانية حسب الأهداف .
- دعم اللامركزية في صياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة جهويا،
- النهوض بالتخطيط الاستراتيجي ودعمه مركزيا وجهويا ومحليا،
- حوكمة التصرف في البرامج والمشاريع

برنامج "الطفولة"

❖ **رئيس البرنامج :** د. سعاد مراد البكري :المديرة العامة للطفولة

1. التقديم العام للبرنامج:

عملا على إيلاء الطفولة المكانة التي تستحقها في التوجهات التنموية للدولة لتحقيق التقدم والرفاه الإجتماعي، يسعى برنامج الطفولة إلى إرساء الآليات الكفيلة بضمان نماء الطفل ورفاهه وتربيته تربية شاملة ومتوازنة تتماشى مع متطلبات المجتمع الحالي وذلك في إطار خطط عمل وقائية وحمائية واضحة يتآزر فيها عمل جميع المتدخلين ويكون الطفل والعائلة فيها محورا وشريكا.

ويعمل برنامج الطفولة بمختلف عناصره على تركيز جملة من التوجهات:

- الارتقاء بمستوى خدمات الحماية والرعاية الموجهة للأطفال فاقدي السند والفئات الهشة،
- وقاية الأطفال من أسباب التهديد والمخاطر الاجتماعية،
- المساهمة في تنفيذ برامج وسياسة الدّولة في مجال النّهوض بقطاع الطّفولة،
- المساهمة في نشر ثقافة حقوق الطّفل والتعريف بحقوق الطّفل،
- المساهمة في الوقاية من مظاهر التهديد المستجدة التي يمكن أن يتعرّض لها الأطفال،
- تطوير البرامج الاجتماعية الموجهّة للأطفال وفق آلية العمل الشبكي،
- تطوير عمل المؤسسات المختصّة في مجال الطّفولة،
- دفع العمل الشّبكي وتوسيع مداه ودائرة إشعاعه.

وتتمثل توجهات المخطط التنموي 2020/2016 في:

- وضع منظومة متكاملة لحماية الطفولة،
- تمكين كل طفل من العيش داخل أسرة طبيعية أو بديلة،
- تمتيع الأطفال في الطفولة المبكرة (5-3 سنوات) بحقهم في الالتحاق برياض أطفال ذات جودة،
- إتاحة الترفيه للأطفال ووقايتهم من العنف والسلوكات المحفوفة بالمخاطر.

ويتم العمل حاليا على إعداد برامج تنفيذية لكل توجه استراتيجي (2020-2016) تماشيا مع فترة مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير كافة الظروف الموضوعية لإنجاحها.

ووجب التنصيص على أن من مرتكزات خطط العمل هو التمييز الايجابي للجهات والفئات الهشة والمحرومة تحقيقا لمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة بين الأطفال سعيا إلى الحد من التفاوت الجهوي في مختلف مؤشرات التنمية الاجتماعية.

❖ الهيكلة:

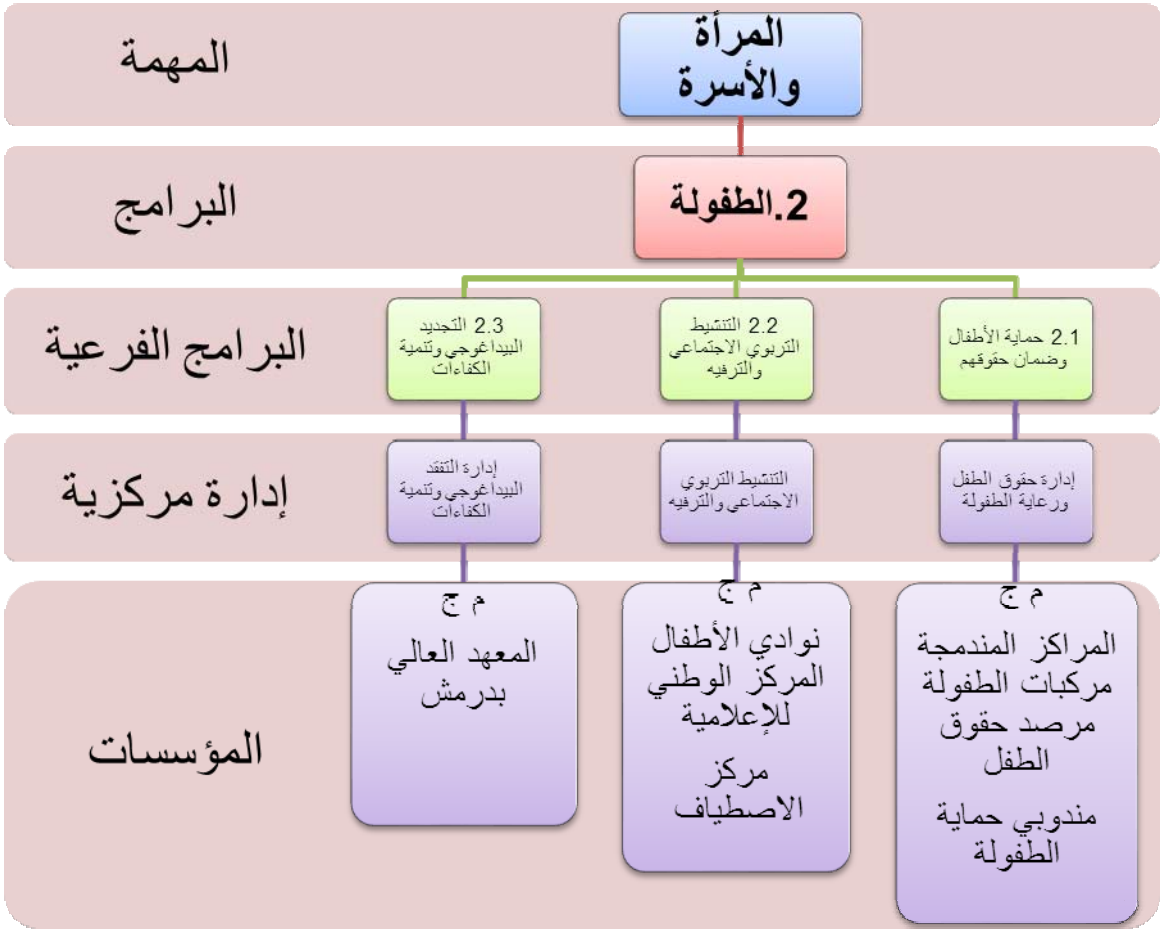

❖ أهداف البرنامج والأولويات:

الأهداف:

تتمثل الأهداف المزمع بلوغها في:

- انتفاع الأطفال بالحماية وتمتعهم بكامل حقوقهم،
- تمتع الأطفال في إطار تكافؤ الفرص بحقهم في التنشيط التربوي الاجتماعي المتنوع ذي الجودة،

- تطوير الكفاءة المهنية لدى مختلف الفاعلين في مؤسسات الطفولة،

✓ الأولويات:

- وضع سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة وبرنامج تنفيذي لتوفير الحماية اللازمة للأطفال وخاصة المهددين منهم أو اللذين يعيشون وضعيات هشاشة ورعايتهم في إطار برامج تعهد وإحاطة شاملة بهم في إطار محيطهم الطبيعي أو بالمؤسسات.
- وضع استراتيجيا متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة(2017-2025)، تهدف إلى تمتيع جميع الطفال بخدمات التنمية في الطفولة المبكرة ذات جودة من أجل تحقيق الرفاه والنمو الشامل للطفل واجتماعيته ، تعنى بمراجعة التشريعات والنفاذ والجودة ومراجعة البرامج البيداغوجية وبرامج التكوين الأساسي والمستمر والترفيع في عدد الفضاءات العمومية المستقبلة لهته الفئات وخاصة بالمناطق ذات الأولوية.
- إعداد برامج التربية الوالدية الإجابية التي تعمل على دعم قدرات الأولياء وتعزيز دور الأسرة في الإحاطة بأبنائها وتربيتهم تربية إيجابية مع توفير الإمكانيات اللازمة لترفيههم وتنمية مهاراتهم الحياتية.
- وضع وتنفيذ برنامج دعم حق مشاركة الأطفال في صياغة وتقييم البرامج والسياسات والمشاريع ودعوة الهياكل الوزارية إلى تشريك الأطفال والأخذ بآرائهم عند تقييم وصياغة وتنفيذ البرامج والسياسات والمشاريع العامة.

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

❖ أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

- الانطلاق في إعداد دراسة تقييمية لتجربة مشروع الإيداع بالعائلة الذي انطلق العمل به سنة 2012 والذي استهدف الأطفال المكفولين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة بنظام الإقامة، حيث تم تمكينهم من العودة للعيش داخل أسرهم وذلك في إطار التعاون مع منظمة اليونيسيف وبقية المتدخلين.
- العمل على إعداد استراتيجية وطنية للامؤسساتية في إطار التعاون مع منظمة اليونيسيف مع اعتماد منهج عمل تشاركي يضمن مساهمة أهم الفاعلين في مجال رعاية الطفولة وحمايتهم سواء كانوا هياكل عمومية أو جمعيات أو منظمات.
- تنفيذ توصيات المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 22 أفريل 2016 والمتعلق بعرض " نتائج دراسة تشخيص سياسات حماية وتنمية الطفولة المبكرة عبر مقاربة أفضل النظم لتقييم السياسات العمومية التربوية SABER،" والتي تم بمقتضاها تكليف وزارة المرأة والأسرة والطفولة بالتنسيق والإشراف لوضع "إستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة 2017-2025" بالتعاون مع بقية الوزارات والهياكل العمومية والخاصة والمجتمع المدني ذات العلاقة بمجال تنمية الطفولة المبكرة.
- إنجاز تقييم وضعية تنمية الطفولة المبكرة سنة 2016، التي أكدت على ضرورة وضع استراتيجيا شاملة ومتعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة في تونس تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأطفال في جميع مستويات نموهم تتم صياغتها طبقا لأهداف المخطط التنموي الخماسي (2016-2020) حتى يتمكن كل طفل من تلقي خدمات ذات جودة منذ الولادة إلى سن الثماني سنوات.

❖ أهم الإنجازات والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها

- إستكمال مسار إعداد "إستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة 2017-2025" بالتعاون مع بقية الوزارات والهياكل العمومية والخاصة والمجتمع المدني ذات العلاقة بمجال تنمية الطفولة المبكرة.
- وضع خطة متكاملة على ضوء خارطة توزيع مؤسسات الطفولة المبكرة وذلك للترفيع في نسب الإنتفاع بخدمات التربية في الطفولة المبكرة ذات جودة ، وخاصة في المناطق ذات الأولوية.
- وضع نظام معلوماتي لجمع ومتابعة وتقييم المعطيات في الطفولة المبكرة.
- مواصلة إنجاز برنامج إعادة إحياء رياض البلدية (تهيئة 14 روضة بلدية و45 فضاءات طفولة مبكرة بالمؤسسات سنة 2018) والترفيع في عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج دعم العائلات محدودة الدخل لترسيم أبنائها في رياض الأطفال إلى 3000 طفل موزعين على 08 ولايات بالمناطق الريفية ذات الأولوية.
- الإنطلاق في تهيئة مركز تكوين نموذجي في الطفولة المبكرة ومراجعة معايير ونظم الجودة في الطفولة المبكرة، إضافة للإنجاز دراسة حول قدرات الأولياء وتمثلاتهم في تربية ورعاية أبنائهم وذلك في إطار برنامج التربية الأسرية الإجابية.
- تمكين الأطفال المكفولين بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة والذين تم قبولهم بسبب العجز الاقتصادي أو الذين زالت أسباب التهديد الأخرى لديهم (سوء المعاملة، التقصير البين في الرعاية، الاستغلال...)، مع تواصل وجود صعوبات اقتصادية لدى عائلاتهم، من العودة للعيش في أسرهم والانتفاع بالمنحة المالية المسندة لكل طفل مع تأمين مراقبة دورية له من قبل المؤسسة المتعهدة به إلى جانب العمل على مرافقة الأسر والإحاطة بها ودعم قدراتها لاحتضان أطفالها.
- وقد تمكن من الانتفاع ببرنامج الإيداع العائلي 267 طفلا وطفلة خلال سنة 2017 مقابل 244 طفلا وطفلة خلال سنة 2016.
- بلغ عدد الأطفال المكفولين بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة خلال 426 سنة 2017، كما تمكن 1521 طفلا وطفلة من الانتفاع بخدمات نصف الإقامة.
- تمكن 4493 طفلا وطفلة من الانتفاع بالخدمات المقدمة من قبل مركبات الطفولة خلال سنة 2017 مقابل 4339 سنة 2016.
- تم خلال سنة 2017 برمجة تهيئة 22 مركب طفولة و19 مركزا مندمجا بكلفة 3000 أد.
- تمت برمجة 7 دراسات فنية لإحداث مركبات الطفولة.

3. نتائج القدرة على الأداء:

1.3: تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2017		إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات تصرف	**89344**	**90877**	**90781**	**96**	**99.89**
تأجير عمومي	84913	86926	86914	12	100
وسائل مصالح	2130	2130	2104	26	99
تدخل عمومي	2301	1821	1763	58	97
نفقات تنمية	**12305**	**13331**	**13321**	**10**	99,92
إستثمارات مباشرة					
على الميزانية	12305	13331	13321	10	99,92
على القروض الخارجية					
تمويل عمومي					
على الميزانية					
على القروض الخارجية					
صناديق خزينة					
المجموع العام	**101649**	**104208**	**104102**	**106**	**99,90**

*دون اعتبار الموارد الذاتية

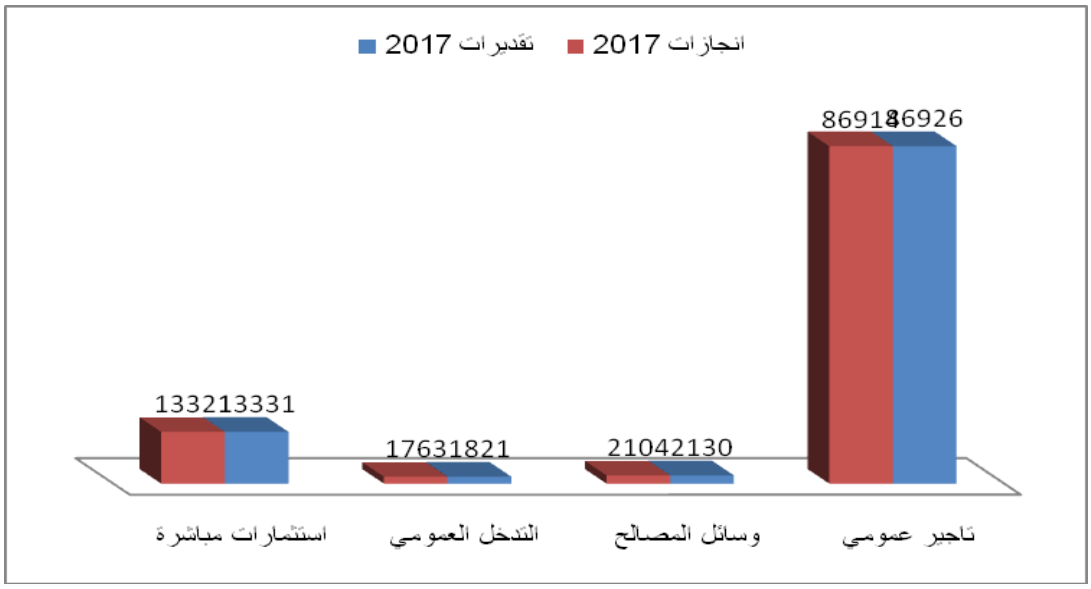

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية
(إعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2017		إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (01)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1: حماية الأطفال وضمان حقوقهم	93861	94231	94135	96	99,90%
البرنامج الفرعي 2: التنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه	7334	9628	9618	10	99.90
البرنامج الفرعي 3: التفقد البيداغوجي وتنمية الكفاءات	454	349	349	0	100
المجموع	**101649**	**104208**	**104102**	**106**	**%99,90**

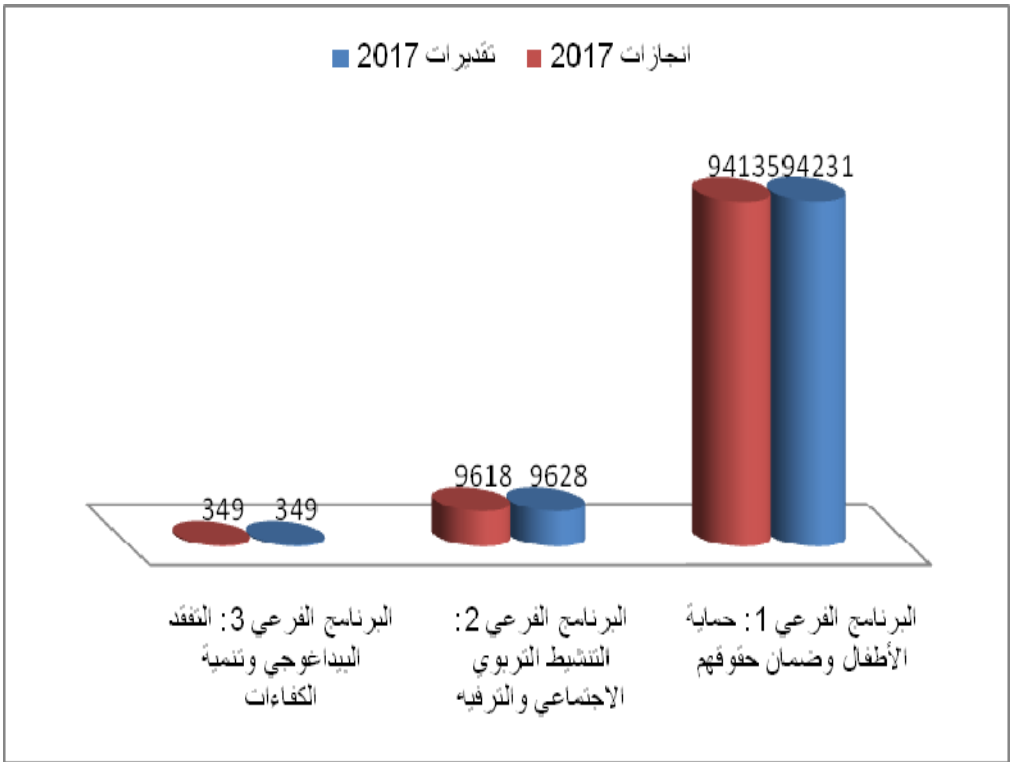
انجازات 2017
تقديرات 2017
9413594231
9618
9628
349
349
البرنامج الفرعي 1: حماية الأطفال وضمان حقوقهم
البرنامج الفرعي 2: التنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه
البرنامج الفرعي 3: التفتح البيداغوجي وتنمية الكفاءات

2.3: تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

- **الهدف1.1.2: انتفاع الأطفال بالحماية وتمتعهم بكامل حقوقهم**

➢ **تقديم الهدف:** تقوم منظومة حماية الطفولة على إعمال حقوق الأطفال دون أي شكل من أشكال التمييز وتوفير كل الظروف الكفيلة باحتضان الأطفال المهددين والفاقدين للسند لحمايتهم من كل أشكال التهديد وتحقيق توازنهم النفسي والإجتماعي لمساعدتهم على الإندماج في المجتمع وتجنيبهم الإقصاء والتهميش وذلك في إطار مقاربة نسقية تدعم دور الأسرة وتمنحها الأولوية في مجال الإحاطة بالطفل.

- **الهدف1.1.2: انتفاع الأطفال بالحماية وتمتعهم بكامل حقوقهم**

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
الهدف 1.1.2 انتفاع الأطفال بالحماية وتمتعهم بكامل حقوقهم	المؤشر1.1.1.2:نسبة الأطفال الذين تمت حمايتهم دون اللجوء للقضاء	%	58	50.4	86.89	60	81.6	136
	المؤشر2.1.1.2:نسبة التكفل الأسري بالأطفال	%	71.4	52	73	58	62.6	108
	المؤشر3.1.1.2:عدد الدراسات والتقارير والتشريعات	عدد	2	2	%100	3	3	%100

- المؤشر1.1.1.2:نسبة الأطفال الذين تمت حمايتهم دون اللجوء للقضاء

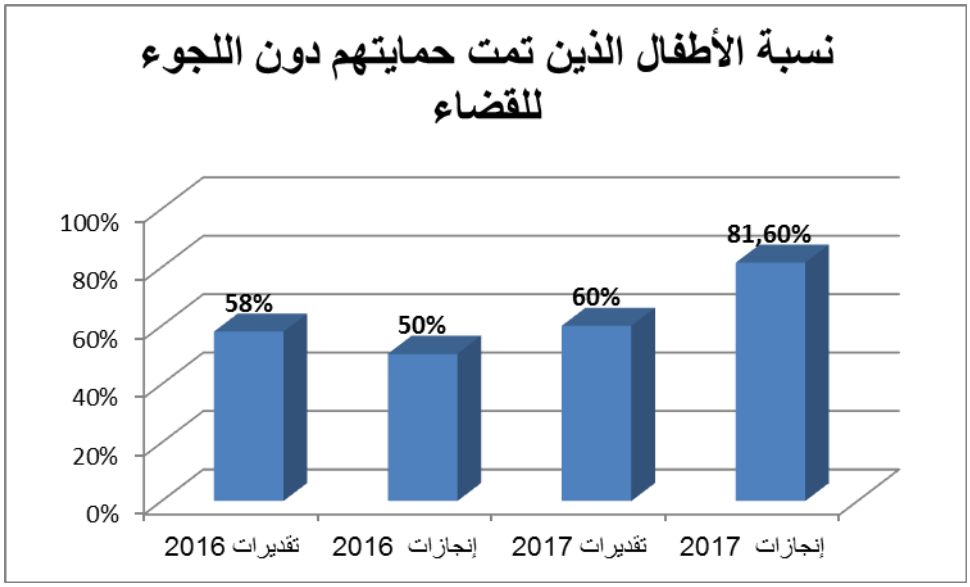

نجح مندوبو حماية الطفولة خلال سنة 2017 في تغليب التدابير الإتفاقية الهادفة إلى إبقاء الطفل في عائلته وتقديم المساعدة إليه داخل محيطه الطبيعي في 94.5 % من مجموع التدبير الاتفاقية من خلال 6592 تدبيرا، وذلك خاصة بتنظيم طرق التدخل الاجتماعي الملائم بالتعاون مع الهيئة المعنية بتقديم الخدمات والمساعدة الاجتماعية اللازمة للطفل ولعائلته.

- <u>المؤشر 2.1.1.2:نسبة التكفل الأسري بالأطفال</u>

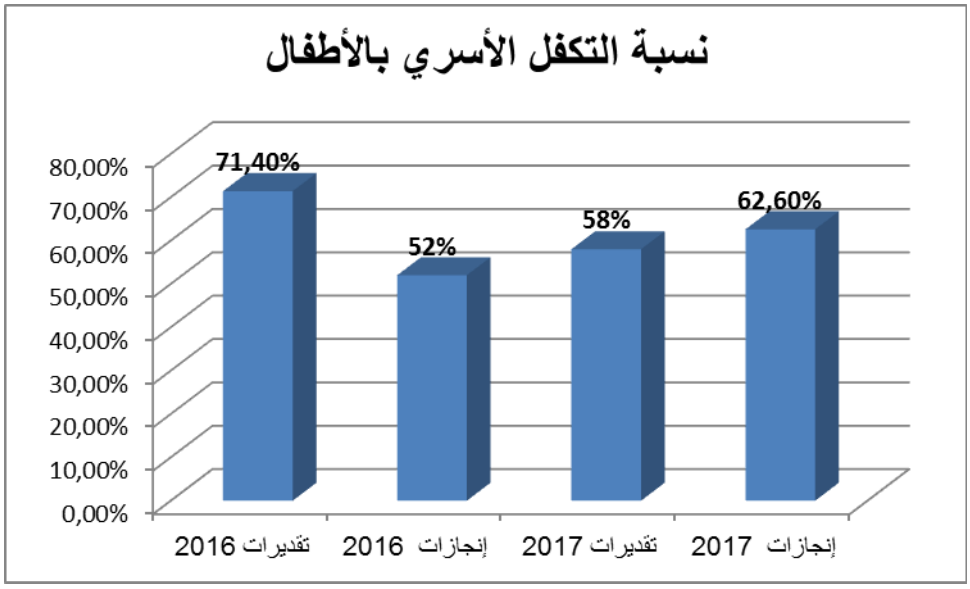

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 108 % فيما يتعلق بنسبة التكفل الأسري بالأطفال ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- تمت برمجة التقديرات الخاصة بسنة 2017 بالاعتماد على ما تم تحقيقه خلال سنة 2016 من ناحية وأخذا بعين الاعتبار الإشكاليات والعوائق التي حالت دون تحقيق النتائج والنسب المأمولة بالنسبة لنفس السنة من ناحية أخرى،

- وعي فريق العمل بأهمية برنامج اللامؤسساتية الذي يكرس حق الطفل في بقائه في وسطه العائلي، باعتبارها الفضاء الطبيعي الأمثل لتحقيق توازنه،
- مواصلة تنفيذ المراكز المندمجة للشباب والطفولة لبرنامج الإيداع العائلي وإيلاؤه الأهمية اللازمة سواء من حيث البرمجة (خاصة على مستوى الاعتمادات) أو من حيث التنفيذ والمتابعة،
- دراسة وضعيات الأطفال وإعداد مشاريع إفرادية تراعي حق الطفل في العيش داخل عائلة،
- منح الأطفال المكفولين بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة الأولوية المطلقة في تغيير وضعياتهم وتمتيعهم ببرنامج الإيداع العائلي كلما انتفت أسباب التهديد في محيطهم الأسري واقتصر عجز العائلة عن رعاية ابنها على أسباب وعوامل اقتصادية محضة،
- تم تسجيل تطور في عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي خلال سنة 2017 بنسب متفاوتة، حيث سجل بكل من المركز المندمج للشباب والطفولة ببنزرت، وحفوز، بن قردان زيادة تقدر بأربعة أطفال، كما تم أيضا تسجيل زيادة تقدر بثلاثة أطفال بخمسة مؤسسات، (رادس، مرناق، ساقية سيدي يوسف، سيدي بوزيد،المنستير)،
- تدعيم بعض المؤسسات بإطارات مختصة (أخصائي نفساني و/أو أخصائي اجتماعي) مثل المركز المندمج للشباب والطفولة ببن قردان والمركز المندمج للشباب والطفولة بباجة.

- المؤشر3.1.1.2:عدد الدراسات والتقارير والتشريعات ذات العلاقة بحقوق الطفل

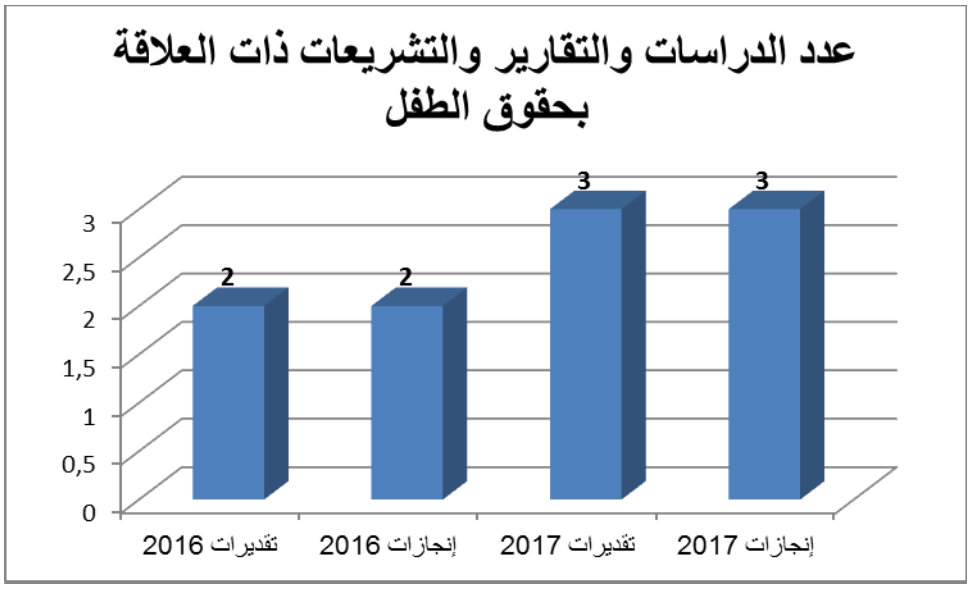

يتم العمل على تحيين النصوص القانونية المتصلة بالطفولة وملاءمتها من خلال:

- إعداد اتفاقية مبسطة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.
- إعداد مسح تشخيصي لضبط النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بحماية الأطفال.
- اعداد تقرير تونس بشأن وقف العنف ضد الأطفال.
- المساهمة في إصدار الدليل الإجرائي لمستشاري الطفولة بشأن تدخلهم لفائدة الطفل في خلاف مع القانون بدعم من منظمة اليونسيف بتونس.

- المساهمة في اعداد التقرير الدوري حول تنفيذ حقوق الطفل.

■ الهدف2.1.2: تمتع الأطفال في إطار تكافؤ الفرص بحقهم في التنشيط التربوي الاجتماعي المتنوع ذي الجودة

➢ **تقديم الهدف**: الهدف الأساسي للتنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه هو تعزيز وعي الأطفال بحقوقهم وتربيتهم على قيم الاحترام والمسؤولية والمواطنة والتسامح وقبول الآخر ووقايتهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهمالإبداعية وتمكينهم من المشاركة على نحو أفضل. وسعيا إلى ضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال في التربية المؤسساتية في مجال الطفولة المبكرةقصد القضاء على التمييز والتفاوت الجهوي والاجتماعي، تحرص الوزارة المرأة والأسرة والطفولة على دعم وإحداث مؤسسات عمومية بالمناطق التي لا يستثمر فيها القطاع الخاص.

■ الهدف 1.1.2: تمتع الأطفال في إطار تكافؤ الفرص بحقهم في التنشيط التربوي الاجتماعي المتنوع ذي الجودة

الهدف1.1.2: تمتع الأطفال في إطار تكافؤ الفرص بحقهم في التنشيط التربوي الاجتماعي المتنوع ذي الجودة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر1.1.2.2: نسبة الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط في المؤسسات العمومية والخاصة.	%				53	40	75
	المؤشر2.1.2.2: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة	%	36	34.43	95.64	38	39	102

- المؤشر1.1.2.2: نسبة الأطفال المنتفعين بمؤسسات الطفولة العمومية والخاصة في مجال التنشيط.

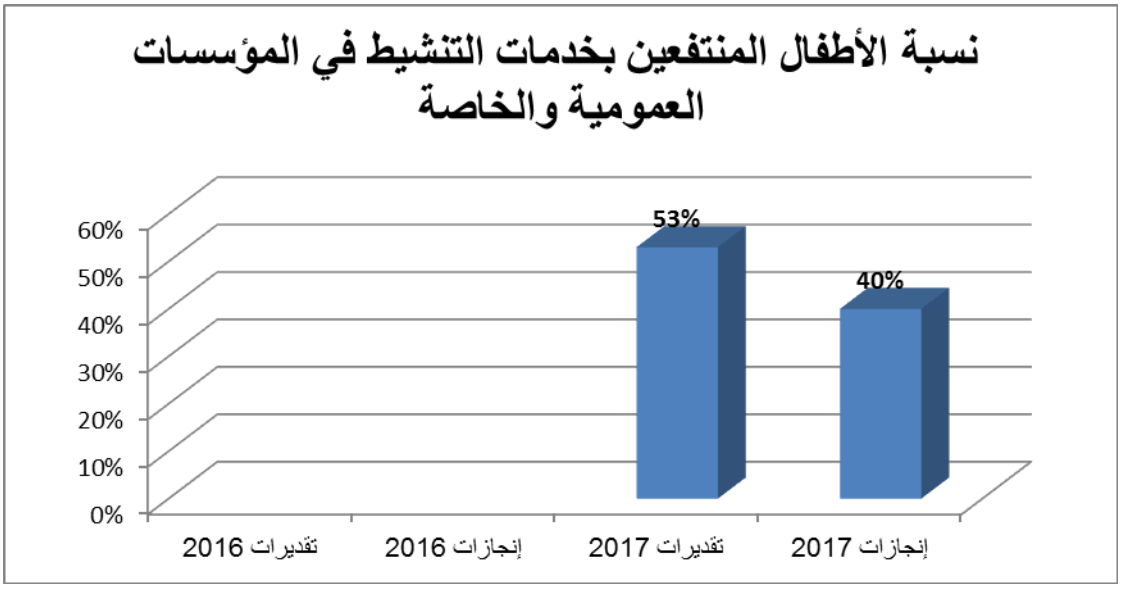

40% هي نسبة انجاز المؤشر بالنسبة لسنة 2017 وهو أقل من التقديرات التي تم وضعها والمقدرة نسبتها بـ 53% أي بنسبة انجاز مقارنة بالتقديرات تقدر بـ 75% بالرغم من الارتفاع المسجل في عدد المنتفعين بخدمات التنشيط في المؤسسات العمومية والخاصة مقارنة بسنة 2016 إلا أن ذلك يبقى دون المأمول وذلك نتيجة عديد الأسباب:

- نوادي الأطفال المتنقلة الجديدة البعض منها لم يدخل حيز النشاط فعليا إلا مع نهاية سنة 2017 وذلك بسبب إعداد وثائق الإذن بالجولان والتأمين بالإضافة إلى تعرض سيارة نادي الأطفال المتنقل بزغوان والهوارية إلى حوادث طرقات مما أثر على نشاط هذه المؤسسات وبالتالي على عدد الأطفال المنتفعين بخدماتها.
- وجود 18 مؤسسة طفولة مغلقة وبصدد التهيئة خلال سنة 2017 مما أثر سلبيا على نسبة انجاز المؤشر.
- العديد من الاحداثات الجديدة من نوادي أطفال قارة ومركبات طفولة عمومية جاهزة لم تدخل فعليا حيز النشاط نظرا لعدم وجود التجهيزات والموارد البشرية اللازمة لذلك.
- التراجع المسجل في عدد نوادي الأطفال الخاصة ونوادي الإعلامية الموجهة للطفل الخاصة وبالتالي التراجع في عدد الأطفال المنتفعين بخدمات هذه المؤسسات.
- عدم وجود منظومة إحصائية بالإضافة إلى محدودية عدد المكلفين بالإرشاد والمساعدين البيداغوجيين ببعض الولايات والذي لا يغطي كامل الولاية مما يؤثر سلبيا على جودة المعلومة الإحصائية ودقتها خاصة بالنسبة لنوادي الإعلامية الموجهة للطفل الخاصة التي تتعاطى نشاطها خارج أوقات عمل سلك التفقد والإرشاد.

- المؤشر 1.2.2.2: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة

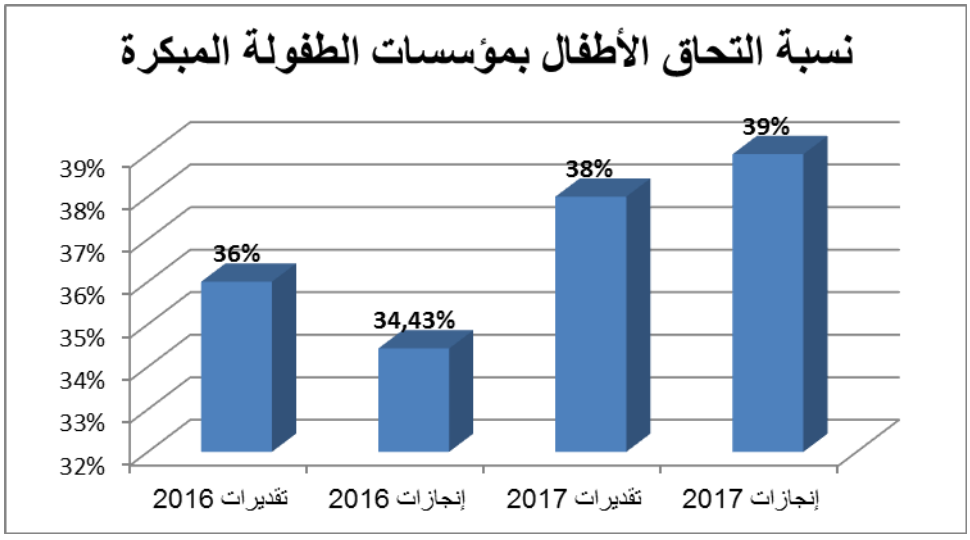

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر ب 95.64% بالنسبة للمؤشر التعلق بنسبة الأطفال المتمتعين بخدمات التربية بالمؤسسات قبل المدرسية وذلك مقارنة بالتقديرات المأمولة لسنة 2017، ولم يتم بلوغ هذا المؤشر بنسبة 100 % نظرا للأسباب التالية:

بالرجوع إلى البرامج والمشاريع التي تم الشروع في إنجازها والمتعلقة بالترفيع في نسبة الأطفال المنتفعين بخدمات التربية قبل المدرسية نجد أن :

- بالنسبة لرنامج إعادة إحياء رياض الأطفال البلدية فقد تأخر إنجازه ولم تتم تهيئة وتجهيز جميع المؤسسات المبرمجة وذلك نظرا لتأخر صرف الإعتمادات إلى المجالس الجهوية إلى جانب عدم القدرة على المتابعة والتنسيق مع الجهات المعنية بشكل فعال لضعف الإمكانيات المتاحة في هذا المجال.(الموارد البشرية خاصة) الشيء الذي تسبب في تأخير التنفيذ على مستوى الجهات خاصة مع بطء الإجراءات الإدارية للشراءات العمومية.هذا إلى جانب أن عدد 05 من المؤسسات التي تم التدخل بها ضلت مغلقة لعدم توفر الموارد البشرية، إضافة إلى عزوف البلديات وقد تمت برمجة مجلس وزاري في الغرض موفى شهر ماي 2018

- بالنسبة لبرنامج إضافة فضاءات الطفولة المبكرة بمؤسسات الطفولة تم الإنطلاق فعليا في العمل ضمن 09 فضاءات لكن تضل طاقة الإستعاب غير مرجوة وذلك لغياب إطار تشريعي وتنظيمي ضمن هذه الفضاءات ، إلى جانب برمجة 45 فضاء إلى حدود 2020.
- أما البرنامج الثالث والمتعلق بالتكفل بمعاليم تسجيل الأطفال أبناء العائلات المعوزة بمؤسسات الطفولة المبكرة فقد تم تعديل البرنامج بتحويل الإعتمادات المالية المخصصة للبرنامج إلى ميزانيات المندوبيات الجهوية مباشرة إلى المندوبيات عوضا عن الجمعيات تم تنفيع حوالي 2400 طفل ببرنامج" دعم أبناء العائلات المعوزة وفاقدي السند بإدراجهم برياض الأطفال لسنة 2017" موزعة على 8 ولايات، بتكلفة جملية قدرت بحوالي 634.075أ.د.هذا وتم تمكين 600 طفل إضافي من الانتفاع بهذا البرنامج في مستهل السنة التربوية 2018/2017 ليبلغ العدد الجملي للأطفال 3000 طفلا (نسبة تطور بـ 25 %).والترفيع في عدد الأطفال المنتفعين ليصبح 4445 طفل في موفى السنة التربوية 2017-2018 بـ10 ولايات (الكاف، القصرين، القيروان، سليانة، جندوبة، سيدي بوزيد، باجة وزغوان،تطاوين،أريانة)

➢ **المقترح:** تغيير المؤشر حتى يصبح أكثر دلالة وقدرة على تقييم التقدم في إنجاز برامج الوزارة في مجال انتفاع الأطفال بخدمات التربية قبل المدرسية ويصبح على الصيغة التالية:

" نسبة التغطية في خدمات التربية قبل المدرسية بالمؤسسات العمومية والخاصة من عدد الأطفال في الفئة العمرية2و 3 سنوات (الطفولة الأولى) و4 و5 سنوات (الطفولة المبكرة) المسجلين بدفاتر الحالة المدنية.

■ الهدف1.3.2:تطوير الكفاءة المهنية لدى مختلف الفاعلين في مؤسسات الطفولة

تقديم الهدف: إن الاهتمام بتطوير الكفاءة المهنية لدى مختلف الفاعلين في مؤسسات الطفولة يعود بالأساس لأهمية هذا القطاع الحساس وضرورة تطوير طرق العمل به من خلال الترفيع في عدد العمليات التكوينية لفائدة كافة الإطارات البيداغوجية والإدارية الفاعلة بمؤسسات الطفولة، والحرص على أن تشمل العديد من المجالات والاختصاصات وكذلك تكثيف عمليات المتابعة والمرافقة البيداغوجية للإطارات التربوية وتزويدهم بالتجارب والتجديدات البيداغوجية بما يساهم في تجويد آدائهم وتطويرهم إضافة إلى فسح المجال للمشاركة في التكوين المستمر.

الهدف1.3.2: تطوير الكفاءة المهنية لدى مختلف الفاعلين في مؤسسات الطفولة

الهدف1.3.2:تطوير الكفاءة المهنية لدى مختلف الفاعلين في مؤسسات الطفولة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر1.1.3.2:نسبة الإطارات المستفيدة من التكوين	%	63	75	119	65	85	130

- المؤشر1.1.3.2.:نسبة الإطارات المستفيدة من التكوين

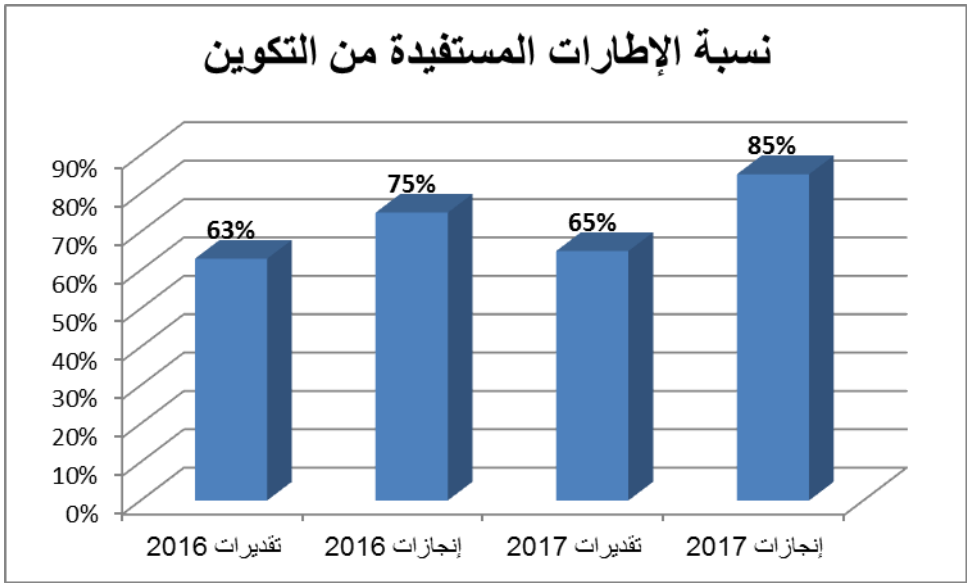

نتحدث هنا عن نوعين من التكوين تكوين مباشر يمس في أغلب الأحيان وبنسب متفاوتة كل الإطارات التربوية العاملة في مجال الطفولة وتكوين وطني يعنى بتكوين المكونين في المجالات التي تعنى بالطفولة وتكوين مختص في مجال نشر نشاط في جهات دون أخرى لاستغلال الإمكانيات والتخصصات المحلية للجهات وللمختصين الناشطين.

نتحدث أيضا عن تكوين حسب الإختصاصات : تكوين للإطارات التربوية وتكوين للمرافقين البيداغوجيين من متفقدين ومساعدين وتكوين للإطارات المختصة من سلكي الأخصائيين النفسانيين والأخصائيين الاجتماعيين.

نتحدث عن تقديرات متفاوتة بين الوطني والجهوي حيث تناهز تقديرات الوطني 60 بالمائة من تقديرات الجهوي مع توفر اعتمادات خارج نطاق المالية العامية عن طريق الشراكة والتعاون الدولي إلا أن التكوين الوطني لا يقدم خدمات إلا في حدود 10بالمائة من مجمل الخدمات التكوينية التي يقدمها التكوين في الجهات ولكنه يصل عن طريق نظام تكوين المكونين إلى أغلبية الإطارات العاملة باستثناء الإطارات المختصة التي تفتقد إلى التأطير الجهوي.

نتحدث أيضا عن تكوين حسب مجالات التخصص (طفولة أولى ومبكرة – تنشيط اجتماعي تربوي – رعاية وخدمات وسط طبيعي في جهات دون أخرى-نوادي إعلامية موجهة للطفل – تنشيط متنقل).

نتحدث أيضا عن تكوين في القطاع العام وتكوين في القطاع الخاص مع اقتراب نسبة التشتت لكل منهما (50/50)رغم أن عدد الإطارات بالقطاع الخاص تعادل نسبة عشرات المرات أكثر من القطاع العام ولا تمتلك تكوينا كافيا لتحقيق أهداف الوزارة في ما مجال تحقيق الإستراتيجية الوطنية المندمجة لحماية الأطفال الذي لا يتوفر إلا بتكوين كافة الإطارات على حد السواء تكوينا مواكبا ومتجانسا ويهدف إلى تحقيق مصلحة الطفل الفضلى والاندماج الاجتماعي بدون تمييز ولا تفرقة.

نتحدث أيضا عن تكوين على حساب المالية العمومية وتكوين في مجال الشراكة والتعاون الدولي وهو ما يعكس ضعف مساهم المالية العمومية في تطوير قدرات الإطارات العاملة بالقطاع (bonne fiscalité /bonne formation/ bonne mise en œuvre pour développer les secteurs d'état)

نتحدث هنا عن تكوين يركز على احتياجات المتكون وعن مجالات معينة ولا يتمحور في أغلب الأحيان حول احتياجات الطفل الفردية وتطور نموه العاطفي والاجتماعي والمعرفي.

4. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

أهم الإشكاليات والنقائص

- قلة الإعتمادات المخصصة للتكوين الجهوي والمركزي مما يضطرنا لإحداث شراكة مع أطراف خارجية لا تتلاءم تصوراتها مع الواقع التونسي (احتياجات الطفل- احتياجات المربي- احتياجات المشرفين من إداريين و مساعديين بيداغوجيين ومتفقدين)
- عدم توفر المعطيات الموحدة الخاصة باستقراء الطلب في التكوين وتحليل متطلبات الواقع المهني وتقييم أثر التكوين على المدى القريب والمتوسط والبعيد(التقييم التكويني)
- غموض في ملمح المربي والمشرف الإداري والبيداغوجي بأغلب التخصصات وما يطرحه من إمكانيات للقيام بالتشخيص الحقيقي للواقع المهني الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التسلسل التصاعدي للطلب التربوي والمهني.
- عدم استقلالية التكوين في مجال تطوير قدرات العون العمومي في علاقة بذاته وبمهنته وبتوظيف وبتحفيزه وفي علاقة باستجابة التكوين كهيكل من المفترض أن يكون مستقل عن الإدارة الفنية المستهلكة للتكوين: ماليا(الجمع بين اعتمادات التخصصات الفنية واعتمادات تطوير قدرات العاملين) قانونيا(الجمع بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة) وهو ما يضعف مردودية التكوين في علاقته بتطوير القطاعات
- غياب التكوين الخاص بالإطارات المركزية (فاقد الشيء لا يعطيه)
- توزع التكوين بين القائمين بالشأن التكويني من مجالات فنية من المفترض أن تشخص الإخلالات الفنية لتداركها باعتماد التكوين كهيكل مستقل يطور الواقع المهني، وما يطرحه من إهمال للجوانب الفنية القطاعية.
- الجمع بين عدة تخصصات في التكوين في مستوى مصلحة واحدة مختصة في مجال واحد من مجالات التكوين .
- ربط التكوين بالتفقد وهو ما يساهم في ارتهان التكوين كسلطة لتطوير العون العمومي وتتصنيفه وتحفيزه (تكوين شهائدي مستقل- ملمح ومجال تدخل محددين-ترقية حسب القدرات و نقل للخبرات عن طريق التكوين).
- أشغال التهيئة بمؤسسات الطفولة تستغرق مدة طويلة نظرا لبطء الإجراءات.
- عدم توفر التجهيزات الضرورية لتجهيز مؤسسات الطفولة ودخولها حيز النشاط نظرا لطول الاجراءات المعتمدة في الغرض.
- عدم توفر الإطارات التربوية والعمالية للعمل بهذه المؤسسات نظرا لعدم وجود انتدابات.
- عدم تمتع مكتب المندوب العام لحماية الطفولة بهيكلة تنظيمية تسمح له بمتابعة وتقييم أداء المندوبين بالجهات وتعهدهم بوضعيات التهديد قصد تطوير قدراتهم ومناهج عملهم.
- عدم تمتع مكتب المندوب العام لحماية الطفولة بميزانية التصرف والتكوين.
- عدم تمتع مكتب المندوب العام لحماية الطفولة من وسائل اللوجستية اللازمة.
- غياب خطط اتصالية لحماية الطفولة تراعي خصوصيات الجهات.

تقديم التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الإخلالات

- العمل على التسريع بدخول المؤسسات الجاهزة حيز النشاط بصفة فعلية وذلك من خلال توفير التجهيزات والإطارات التربوية اللازمة لها.
- التسريع في انجاز مشاريع صيانة مؤسسات الطفولة لإعادتها إلى النشاط في أقل فترة ممكنة.

- الترفيع في عدد إطارات التفقد والإرشاد لتغطية كامل مناطق الولايات حتى نتمكن من إحصاء جميع المؤسسات.
- إيجاد طريقة ناجعة لإحصاء الأطفال المنتفعين بخدمات نوادي الإعلامية الموجهة للطفل الخاصة التي تتعاطى نشاطها خارج أوقات عمل سلك التفقد والإرشاد.
- وضع منظومة إحصائية وذلك لضمان دقة المعلومة الاحصائية.
- إحداث هيكلة جديدة لمكتب المندوب العام تراعي المعايير الدولية لحماية الطفولة.
- رصد ميزانية للتصرف والتكوين لمكتب المندوب العام لحماية الطفولة.
- وضع خطط عمل جهوية تأخذ بعين الإعتبار مقترحات المتدخلين في الجهة حسب خصوصية المنطقة (لامركزية البرامج).
- تطوير خدمات وأداء مكاتب مندوبي حماية الطفولة من خلال توفير الفضاءات التي تراعي خصوصية الفئات المتعامل معها.
- احداث هيكل يعنى بالتكوين يحظى باستقلالية مالية وادارية ويوفر الحق في التكوين لكل التخصاصات الممثلة بالهيكلة التي يجب أن تضبط بعد تحديد الاحتياجات الأولية لمجالات التدخل الفنية (موضوعنا هنا الطفل) .
- استقلالية التكوين في علاقة بتصنيف العون العمومي وتوظيفه وتحفيزه.
- فتح التكوين لكل التخصصات (عملة - مربين –أخصائيين نفسانيين واجتماعيين –مديرين عامين) لتطوير الخدمات الفنية
- إحداث بنك للمعلومات في صلب هيكل التكوين يحدد ملمح كل الأعوان العموميين وتطور مسارهم المهني.
- توفير الإعتمادات الازمة للتكوين جهويا ومركزيا مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المحلية للجهات وللإطارات والأعوان العاملة بالجهات..
- اعتبار مصلحة الطفل الفضلى هدفا لرفع مستوى فاعلية التكوين لكل الإطارات العامة والخاصة دون أي تمييز طالما أن الطفل هو المستفيد بتحسن مستوى وفاعلية التكوين
- إعطاء الأولوية القصوى للتكوين في مجال الطفولة الأولى والمبكرة لتركيز السلوكات السوية والصحية لدى الناشئة والمجتمع.
- تقديم تكوين يركز على ذوات الأطفال وينبع من مبادئ وحقوق الطفل والإنسان ويمهد الطريق لسلوكيات المواطنة الفاعلة ولموارد بشرية وطنية مستقبلية منتجة ومسؤولة.

برنامج "المسنين"

رئيس البرنامج: سامية نقرة: طبيبة رئيس - مديرة كبار السن

1- <u>التقديم العام للبرنامج:</u>

ترتكز الحماية الاجتماعية لكبار السن في تونس على مقاربة حقوقية تستمدّ شرعيتها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المؤتمر العالمي الأول والثاني للشيخوخة 1982 و2002 علاوة على الصكوك الدولية التي تدعم الأمان الاجتماعي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وحمايتهم من المخاطر الاجتماعية.

كما تتوجه السياسة الاجتماعية إلى مزيد إدماج كبار السن في المجتمع من خلال العمل على إحداث آليات وبرامج واعتماد سياسة تمكين تدعم المشاركة الفعلية لكبار السن في إدارة الشأن العام.

وتشتمل المنظومة التشريعية في مجال كبار السن على:

- ✓ قانون حماية المسنين.
- ✓ مجلة الأحوال الشخصية.
- ✓ قوانين الضمان الاجتماعي.

كما مكنت المنظومة التشريعية في مجال حماية كبار السن ورعايتهم في تونس من آليات تنفيذية ترتكز أساسا على القطاع العمومي والقطاع الجمعياتي.

أما بخصوص الهياكل الحكومية العاملة في المجال، نذكر:

- وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بمختلف هياكلها المركزية والجهوية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية بمختلف هياكلها المركزية والجهوية.
- وزارة الصحة العمومية.

ويتميز برنامج كبار السن بتعدد المتدخلين في القطاع وتعاضد جهودهم ، إذ تعتبر الجمعيات العاملة في المجال شريكا استراتيجيا في تنفيذ أنشطة هذا البرنامج خاصة على المستوى الجهوي، ومن أهمها الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي الذي يضطلع بمهمة التسيير والتصرف في مؤسسات رعاية كبار السن.

خارطة برنامج كبار السن:

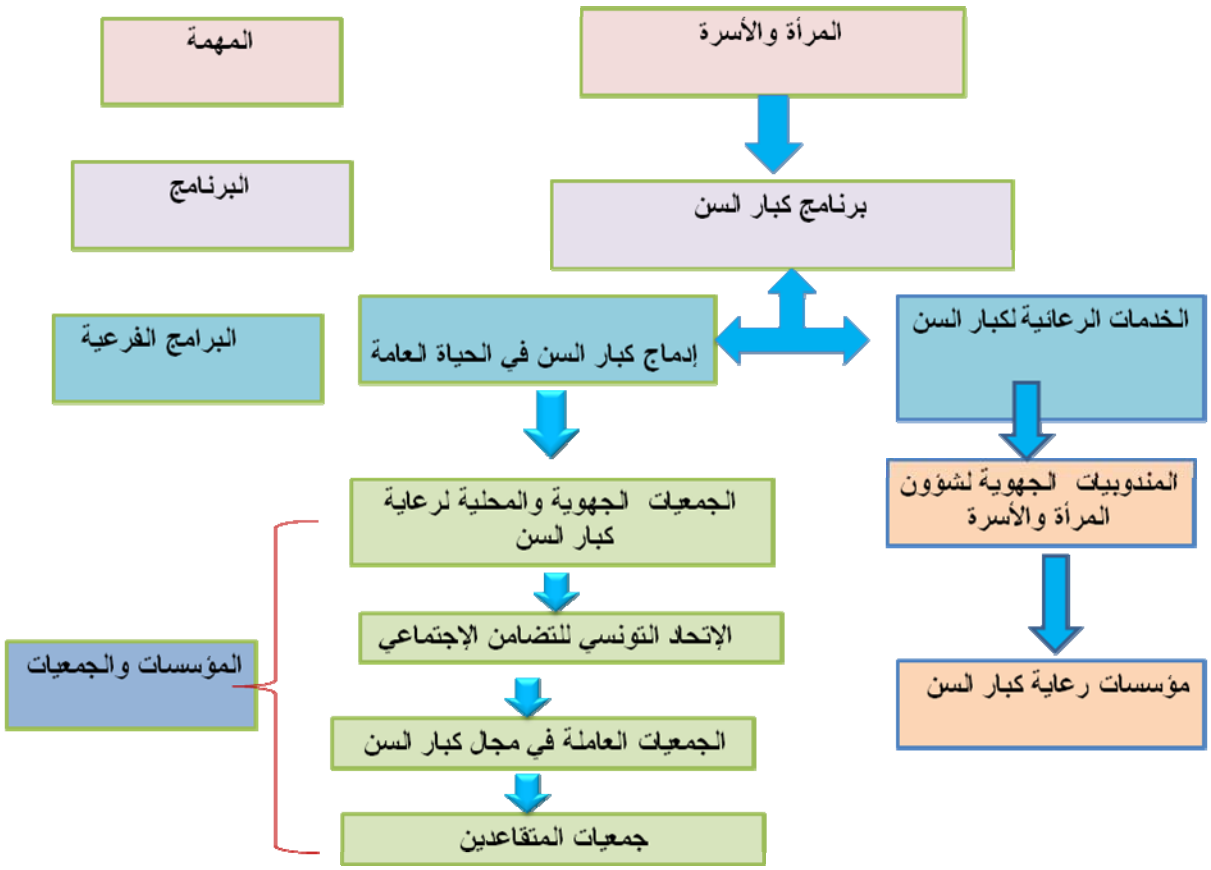

1- أهداف البرنامج والأولويات:

الأهـــــــداف:

* في إطار تطوير المنظومة التشريعية، ومراجعة القانون عدد 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994 المتعلق بحماية المسنين، وتلافيا للثغرات الواردة به، تم على مستوى وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن إعداد مشروع مجلة كبار السن التي تمثل رؤية متكاملة في بناء مجتمع متوازن، ومساير للتحولات التي يشهدها المجتمع التونسي، وتهدف بالأساس إلى تعزيز حقوقهم وتكريسها وتيسير نفاذهم إليها ووقايتهم وحمايتهم من أي انتهاك وفقا للمبادئ الواردة بالدستور والمعايير الدولية المصادق عليها.

- الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن في وسطهم الطبيعي.
- تحسين ظروف الإقامة بمؤسسات رعاية كبار السن والرفع من جودة خدمات الرعاية.
- توظيف واستثمار كفاءات وخبرات كبار السن.
- إرساء خطة اتصالية تهدف إلى ترسيخ ثقافة حقوق كبار السن ومنع كل أشكال التمييز ضدهم.

الأولويـــــات:

تندرج أولويات برنامج كبار السن إلى تحسين ظروف عيشهم عموما وبلوغ مرحلة شيخوخة دون إعاقة بالإضافة إلى المساهمة في توفير أسباب الرفاه الاجتماعي وذلك بالعمل على:

- دعم مكانة كبير السن داخل الأسرة والمجتمع وتغذية الروابط بين الأجيال وتحصين التماسك الأسري،

- تثمين وتوظيف كفاءات كبار السن في خدمة التنمية وتمكينهم من مفاتيح الشيخوخة النشيطة،
- تدعيم البرامج الوقائية والعلاجية بما يساهم في الترفيع في مؤمل حياة دون إعاقة ويؤمّن لكبير السن الاستقلالية في حياته اليومية،
- توفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن –عن قرب- بما يتلاءم مع خصوصياتهم،
- دعم الموارد البشرية بمؤسسات الرعاية وأعوان الفرق المتنقلة بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المسداة لكبار السن،
- مرافقة المنظمات والجمعيات العاملة في المجال وتوفير الدعم المالي لها لتنفيذ البرامج وتحسين نوعية حياة كبار السن وتطوير مستوى الخدمات المسداة،
- دعم وتحفيز الاستثمار في قطاع كبار السن.

2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

أهم الانجازات والمشاريع:

البرنامج الفرعي 1: الخدمات الرعائية لكبار السن:

تحقيقا لأهداف هذا البرنامج، سعت إدارة كبار السن طيلة سنة 2017 إلى تمكين قدرات الجمعيات الجهوية والمحلية لرعاية كبار السن وتصويب تدخلاتها في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن داخل أسرهم، وتأمين مناخ أسري ملائم يستجيب لحاجيات كبار السن المودعين لدى أسر حاضنة.

كما عملت الوزارة على توفير الاعتمادات اللازمة لتغطية مصاريف إقامة كبار السن بمؤسسات الرعاية وتحسين البنية الأساسية والرفع من مستوى الخدمات التي يؤمنها الإطار المختص.

البرنامج الفرعي 2: إدماج كبار السن في الحياة العامة:

يهدف هذا البرنامج إلى توظيف واستثمار كفاءات وخبرات ومهارات كبار السن في المسيرة التنموية للبلاد، وذلك عبر التحسيس بالقيمة المضافة لمواصلة النشاط بعد التقاعد على المستوى البدني والذهني للمتقاعد من ناحية وعلى المجموعة الوطنية من ناحية ثانية.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017:

3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

تنفيذ ميزانية برنامج كبار السن لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان النفقة	تقديرات 2017		انجازات 2017 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (1)		المبلغ 2-1	نسبة الانجاز 1/2
نفقات التصرف	11605	11562	11502	60	99.48
تاجير عمومي	375	375	372	3	99.20
وسائل المصالح	17	17	13	4	76.47
تدخل عمومي	11213	11170	11117	53	99.53
نفقات التنمية	1350	2513	2511	2	99.92
استثمارات مباشرة					
المجموع العام	**12955**	**14075**	**14013**	**62**	**99.56**

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية "المسنين"

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

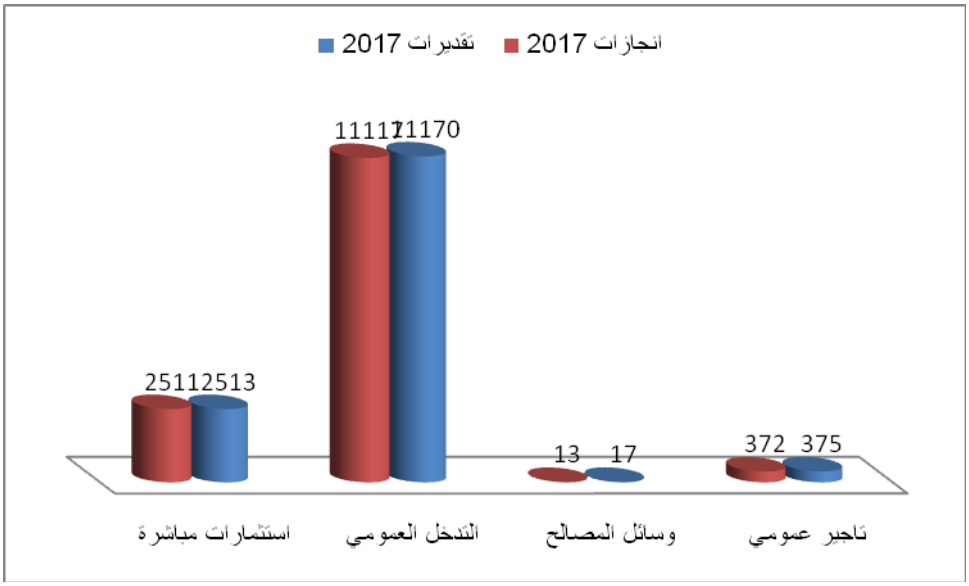

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان البرامج	تقديرات سنة 2017	إنجازات سنة 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات

الفرعية	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (1)		المبلغ	نسبة الانجاز %
الخدمات الرعائية للمسنين	12775	13938	13880	58	99.58
إدماج كبار السن في الحياة العامة	180	137	133	4	97.08
مجموع البرنامج	12955	14075	14013	62	99.56

3-2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

3-1-1- الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن:

تقديم الهدف: تهدف السياسة المعتمدة في مجال كبار السن إلى توسيع مظلّة الرعاية الاجتماعية لتشمل كبار السن الفاقدين للسند العائلي والمادي والمحافظة عليهم في وسطهم الطبيعي وتأمين خدمات صحية واجتماعية لفائدتهم، لما لذلك من تأثير إيجابي على توازنهم النفسي والعاطفي ومن دور فعال في دعم الروابط الأسرية.

الهدف 1.1.3: الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية للفر ق المتنقلة:

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات % (1)/(2)
الهدف 3. 1.1: الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن في وسطهم الطبيعي	المؤشر 1.1.1.3 دورية الزيارات لكبار السن الفاقدين للاستقلالية	كمي	تحقيق زيارتين للمسن الواحد في الشهر	تحقيق زيارة للمسن الواحد في الشهر		تحقيق زيارتين للمسن الواحد في الشهر وبلوغ نسبة تغطية ما بين 800 و900 منتفع.	تحقيق زيارة للمسن الواحد في الشهر	
	المؤشر 3. 2.1.1. عدد المسنين المكفولين لدى عائلات حاضنة	كمي	120	90	% 75	110	75	% 68

المؤشر 1.1.1.3: دورية الزيارات لكبار السن الفاقدين للاستقلالية الذاتية:

في إطار العناية بكبار السن في وسطهم الطبيعي، سعت إدارة كبار السن طيلة سنة 2017 إلى تصويب تدخلات الجمعيات العاملة في المجال من خلال المرافقة الفنية وعقد جلسات عمل متعددة للغرض.

كما تم في هذا المجال:

- تخصيص اعتماد قدره 400 أد لفائدة هذا البرنامج، تم صرف 335.8 أد لفائدة 23 جمعية جهوية ومحلية لرعاية كبار السن مسيّرة لفرق متنقلة أي بنسبة إنجاز 84 %.
- تنظيم جلسات عمل مع الجمعيات العاملة في المجال وذلك في إطار المرافقة الفنية والميدانية لأنشطتها علاوة على القيام بزيارات متابعة لتقييم أنشطة الفرق وتأطيرها وتصويب تدخلاتها ومساعدتها على إعداد ملفات الدعم الخاصة بها.
- تنظيم دورة تكوينية بعنوان: "خدمات الرعاية بالبيت: الفرق المتنقلة أنموذجا" بمشاركة حوالي 80 مشاركا من بين رؤساء المصالح الجهوية للمسنين وعضاء الهيئات الوووووووذلك وأعضاء الهيئات المدية للجمعيات العاملة في المجال.
- مراجعة اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجمعيات الجهوية والمحلية لرعاية كبار السن.
- تأمين زيارات ميدانية إلى الجهات لمتابعة أنشطة الفرق المتنقلة.

لكن رغم المجهودات المبذولة لتكثيف تدخلات هذه الفرق لفائدة منظوريها وتدعيمها بالأعوان اللازمة، إلا أنه لم يتم تحقيق كلي للمؤشر المبرمج ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ عدم قدرة الجمعيات على توفير الوثائق اللازمة للحصول على التمويل العمومي.
- ✓ عدم حرص الجمعيات على تجديد هيئاتها المديرة.
- ✓ عدم اعتماد الفرق المتنقلة على منهجية موحدة للتدخل رغم إصدار وتوجيه المنشور الترتيبي عدد 05 بتاريخ 12 ماي 2015 حول التنسيق بين الجمعيات العاملة في المجال والمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة، وعقد جلسات مرافقة وتأطير على المستويين الجهوي والمركزي.
- ✓ اقتصار عمل الجمعيات الجهوية والمحلية لرعاية المسنين على تقديم خدمات اجتماعية كالمساعدات المالية والغذائية والعينية لكبار السن في وسطهم الطبيعي.
- ✓ اقتصار موارد الجمعيات على الدعم المادي المقدّم من طرف الدولة.

المؤشر 2.1.1.3: عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة:

في إطار هذا المؤشر، تجدر الإشارة إلى أنّه تم تخصيص اعتماد قدره 200 أد بعنوان سنة 2017 لفائدة هذا البرنامج.

- تم صرف الاعتمادات المبرمجة خلال السداسي الأول من السنة عن طريق اللجان الجهوية للتضامن الاجتماعي، في حين تولت المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة صرف المنح إلى العائلات الكافلة بعنوان السداسي الثاني.

- تم مع نهاية سنة 2017 الترفيع في المنحة المسندة إلى العائلة الكافلة من 150 د إلى 200 د شهريا وذلك بمقتضى قرار وزيرة المرأة والأسرة والطفولة المؤرخ في 27 ديسمبر 2017.

- بلغ العدد الجملي لكبار السن المتكفل بهم لدى أسر حاضنة خلال سنة 2017، 70 مسنا ومسنة.
- الاعتماد الذي تم صرفه: 198.8 أد.
- تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ99.5% .

ويلاحظ أن هذا المؤشر لم يشهد تطورا بالكيفية المرجوة من حيث عدد المكفولين ويرجع ذلك أساسا إلى الأسباب التالية:

- صعوبة استقطاب العائلات الراغبة في الكفالة.
- تدخّل عديد الأطراف في تكوين ملفات الكفالة مما يؤثر سلبا على سيرورة الملف.
- شهدت سنة 2017 وفاة عدد كبير من المسنين المودعين لدى عائلات حاضنة وإيقاف منح بسبب تغيير وضعيات الكفالة وانتفاء شروطها.
- غياب دليل مرجعي ودليل إجراءات لتنظيم عمل مختلف المتدخلين الميدانيين ومدعمات فنية مُقيّسة لإنجاز البحوث والتقارير الاجتماعية.
- غياب التسويق الإعلامي للبرنامج.

عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة

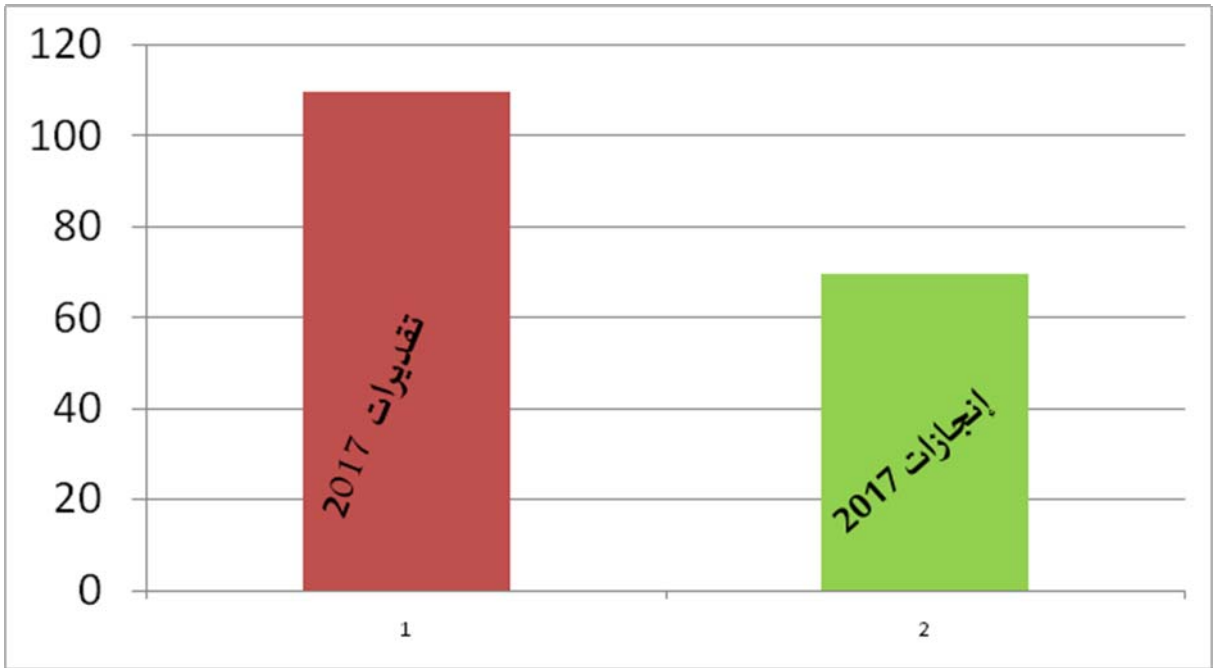

2.1.3 : تحسين ظروف العيش بمؤسسات رعاية المسنين:

تقديم الهدف: توفر مؤسسات رعاية كبار السن - التي يبلغ عددها 12 مركزا، بطاقة استيعاب قدرها 850 سريرا- الرعاية الاجتماعية والمتابعة الصحية لحوالي 636 مسنا ومسنة تسهر على خدمتهم إطارات طبية وشبه طبية وإداريون وأخصائيون اجتماعيون وأعوان إحاطة حياتية...

تسيّر هذه المراكز جمعيات جهوية لرعاية المسنين، تدعّمها الدولة باعتمادات سنوية للتسيير والتصرف.

ويساهم هذا الهدف في تأمين ظروف إقامة مريحة ورعاية اجتماعية وصحية متكاملة عبر تحسين البنية الأساسية لمؤسسات الرعاية وتطوير حجم الاعتمادات الموظفة لتغطية نفقات الأكل والخدمات الطبية والرعاية

النفسية والترفيهية .... غير أنه رغم المجهودات المبذولة للرفع من مستوى الخدمات، تبقى هذه المؤسسات في حاجة إلى مزيد الدعم خاصة في مجال تحسين البنية التحتية وخدمات الرعاية المباشرة (إطارات وأعوان مختصة).

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات % (1)/(2)
الهدف 1.2.3. تحسين ظروف العيش بمؤسسات الرعاية	المؤشر 1.1.2.3 نسبة التغطية المباشرة	كمي كيفي	44.5	44.5	100	47.5	47.5	100
	المؤشر 2.1.2.3 نسبة التغطية غير المباشرة	كمي كيفي	12.5	12.5	100	7.8	7.8	100

2.1.3 : تحسين ظروف العيش بمؤسسات الرعاية

المؤشر 1.2. 1.3. نسبة التغطية المباشرة:

بالنسبة إلى تحقيق هذا المؤشر، تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 100 % (تأجير وتسيير). إذ قامت الوزارة بتحويل كامل الاعتماد المرصود وقدره 8.463 م.د لفائدة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بعنوان منح تأجير الأعوان العاملين بالمراكز و1.970 م.د بعنوان منح تسيير المؤسسات.

كما ساهم الاتحاد والجمعيات الجهوية لرعاية المسنين المشرفة على تسيير مؤسسات الرعاية في الرفع من الموارد المخصّصة لنفقات التسيير (تغذية، نظافة، خدمات صحية...) .

المؤشر 2.1.2.3: تطور نسبة التغطية غير المباشرة:

يتعلق هذا المؤشر بتهيئة وصيانة وبناء وتجهيز مؤسسات رعاية المسنين ويرجع تنفيذه إلى المصالح المختصة بكل من وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والولاية مرجع نظر مؤسسة الرعاية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإعتمادات المرصودة لهذا المؤشر تم تحويل جزء منها إلى المجالس الجهوية لكن الإنجاز الفعلي للمشاريع المبرمجة سيتم خلال السنة الحالية ويرجع ذلك إلى بُطئ الاجراءات الإدارية.

كما سعت الوزارة لبلوغ الهدف المنشود إلى توفير الاعتمادات اللازمة لتغطية مصاريف الإقامة بمراكز الرعاية وتحسين البنية الأساسية لها وتطويرها والعمل على الرفع في طاقة الاستيعاب استجابة لمطالب الإيواء.

كما شهدت سنة 2017:

- إمضاء النظام الداخلي لمؤسسة المرحوم الصادق ادريس لرعاية المسنين بقمرت.
- إعداد نظام داخلي لمؤسسات رعاية كبار السن.

*** البناءات والتهيئة:**

– إعادة بناء مركز رعاية المسنين بمنزل بورقيبة بكلفة جملية قدرها 4.9 م د وقد تم انتهاء الأشغال مع نهاية السنة (الاعتماد المخصص بالنسبة إلى سنة 2017: 615 أد).

- تم تحويل اعتماد قدره 485 أد إلى المجلس الجهوي لولايتي منوبة والكاف لتهيئة مركزي رعاية المسنين بهما.

- تهيئة مركز رعاية المسنين بالقصرين بكلفة قدرها 150 أد دفعا و352 تعهدا (الكلفة الجملية للتهيئة: 2.400 م د).

- الشروع في أشغال تهيئة مركز رعاية المسنين بسيدي بوزيد بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للتجهيز بالجهة بكلفة قدرها 50 أد (الكلفة الجملية: 400 أد مع إضافة اعتماد قدره 53 أد من بقايا التعهدات).

*** تجهيز المراكز :**

- إعداد كراس شروط في المواصفات الفنية للتجهيزات المختلفة المزمع اقتناؤها لفائدة مؤسسات رعاية المسنين وذلك بالتنسيق مع الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي:

- **اقتناء تجهيزات في إطار البرنامج المتواصل باعتماد قدره 95 أد:**

- حشايا وأسرة لمركزي منوبة والقيروان.
- آلة تشييح لمركز باجة.
- آلة تشييح بالغاز الطبيعي لمركز سوسة.
- آلة غسيل ثياب لمركز القيروان.
- غرفة تبريد لمركز جندوبة.

- **اقتناء تجهيزات في إطار البرامج الجديدة باعتماد قدره 500 أد:**

- 04 غرف تبريد لفائدة مؤسسات رعاية المسنين بمنوبة (02) – قرمبالية – الكاف.
- تجهيز المطبخ ووحدات العيش بمركز رعاية المسنين بمنزل بورقيبة.
- أسرة وخزائن و tables de nuit لمراكز الكاف-القصرين- قفصة.
- Adoucisseur chaudière لمركز رعاية المسنين بقمرت.
- تأثيث الوحدة الطبية لمركز القصرين.

*** وسائل النقل:**

- - تسليم حافلة مركز رعاية المسنين بالقصرين بتاريخ 06 فيفري 2017.
- - تسلّم السيارة التي تم اقتناؤها لفائدة مركز رعاية المسنين بسيدي بوزيد.

*** الزيارات الميدانية:**

تم تنظيم زيارات متابعة وتقييم إلى كافة مؤسسات رعاية كبار السن: باجة وجندوبة ومنزل بورقيبة وسوسة والقيروان وقرمبالية وقمرت وصفاقس والكاف والقصرين ومنوبة وقفصة من قبل إطارات الإدارة المركزية ورؤساء المصالح الجهوية للمسنين بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

1.2.3 : توظيف واستثمار كفاءات وخبرات كبار السن:

تقديم الهدف: يرمي هذا الهدف إلى الرفع من فرص إدماج كفاءات وخبرات كبار السن المنخرطين بالسجل وتثمين قدراتهم وتوظيف كفاءاتهم من أجل تحقيق القيمة المضافة في التنمية باعتبارهم عنصرا فاعلا وقادرا على إفادة المجموعة الوطنية بمعارفه وخبراته.

1.2.3 : توظيف واستثمار كفاءات وخبرات كبار السن:

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (2)/(1) %
الهدف 1.2.3: توظيف واستثمار كفاءات وخبرات كبار السن	المؤشر1.3: عدد الكفاءات الموظفة والمنخرطة بالسجل	كمي كيفي	كفاءات منخرطة	-		0	0	
	المؤشر2.3: عدد المشاريع المنجزة في إطار دعم القدرات	كمي كيفي	03	03		21	03	0

المؤشر: 3 .1.1.2 : عدد الكفاءات الموظفة والمنخرطة بالسجل:

لم يسجل هذا المؤشر نسبة إنجاز ملحوظة، إذ لم تُثمر المرافقة الفنية لبعض الجمعيات المختصة إلى أي نتيجة لعدم قدرة الجمعيات على الاستجابة لخصوصية هذا البرنامج وتشعّبه، ولهذه الأسباب، تتجه نية الوزارة إلى تنظيم منتدى حول استثمار كفاءات كبار السن وتوظيف الخبرات من المتقاعدين.

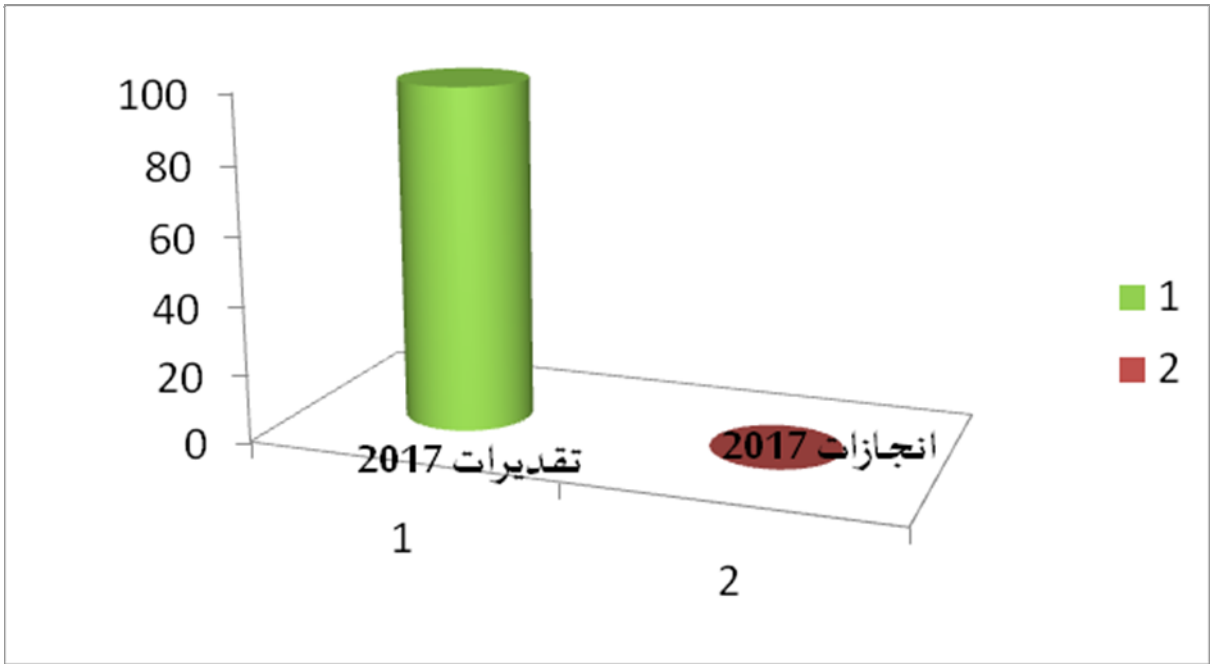

المؤشر: 2.1.2.3 : عدد المشاريع المنجزة في إطار دعم القدرات:

في إطار تنفيذ هذا المؤشر، تمت المرافقة الفنية لمجموعة من الجمعيات في مجال توليف المشاريع وإعداد برنامج نشاط متكامل، وأفرزت هذه المرافقة إلى قيام 03 جمعيات بأنشطة تهدف إلى تمكين كبار السن من الاندماج العملي في البيئة الاجتماعية والمشاركة في الحياة الثقافية.

إلا أن هذا المؤشر لم يسجل بدوره تقدما من حيث الانجاز، إذ لاقت إدارة كبار السن صعوبة تمثلت فيما يلي:

* إيجاد جمعية تُعهد إليها مهمة تكوين وتحسيس الكفاءات المقبلة على التقاعد وتوظيف معارفها وخبراتها.
* ضعف امتلاك الجمعيات العاملة في مجال كبار السن للاقتدار المنهجي على التجديد والتطوير الذاتي.
* هشاشة المأسسة لبعض النوادي النهارية الناشطة.
* نقص أثر الخدمات الاجتماعية والتثقيفية لبعض النوادي النهارية على الرواد والمحيط المحلي.

الهدف 2.2.3: النهوض بأوضاع كبار السن:

تقديم الهدف: يرمي هذا الهدف إلى إنجاز دراسات وبحوث خصوصية حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي لكبار السن مع تشخيص حاجياتهم قصد التوظيف الأمثل للبرامج الاجتماعية.

المؤشر 1.3.2.3: عدد البرامج الخصوصية الموجهة لكبار السن:

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة	تقديرات 2017	إنجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات

						بالتقديرات 2016	(1)	(2)	% (1)/(2)
الهدف 3.2.3: النهوض بأوضاع المسنين	المؤشر1.3.2.3: عدد البرامج الخصوصية الموجهة لكبار السن		–	–	–	–	1	0	0

لم يشهد هذا المؤشر إنجازا فعليا، حيث أن الوقوف على أوضاع كبار السن الاجتماعية والاقتصادية والصحية يتطلب إنجاز دراسات وبحوث ميدانية معمّقة ويستوجب اعتمادات لم تتم برمجتها خلال سنة 2017.

كما أنه استنادا إلى واقع العمل الاجتماعي للمتدخلين الميدانيين في مجال كبار السن، تبين عدم قدرة المتدخلين التابعين لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على إنجاز البحوث والتقارير والمتابعة والتعهّد بالوضعيات الاجتماعية.

- وفي إطار النهوض بأوضاع كبار السن، تم الشروع في إنجاز استراتيجية عربية لكبار السن بالتعاون والتنسيق مع جامعة الدول العربية.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تشخيص واقع الرعاية الاجتماعية والصحية لكبار السن في الدول العربية مع فحص الآليات الرعائية والوقوف على التشريعات والبرامج. وفي هذا الصدد، تم تنظيم جلسات عمل مع اللجنة المكلفة بإعدادها وضبط الإطار المنطقي للاستراتيجية (الشعار- الرؤية – الرسالة- الهدف العام) بالإضافة إلى بلورة مكوناتها وإعداد تصور لبرنامج تنفيذي وذلك باعتماد مقاربة حقوقية في معالجة قضايا كبار السن، متناغمة مع أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 ومراعية خصوصيات وإمكانيات كل دولة عضو.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1- أهم الاشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرامج والبرامج الفرعية:

- ✓ غياب نصوص قانونية تنظم بعض برامج القطاع.
- ✓ غياب دليل مرجعي ودليل إجراءات لتنظيم عمل مختلف المتدخلين الميدانيين ومدعمات فنية مُقيّسة لإنجاز البحوث والتقارير الاجتماعية.
- ✓ أغلب البرامج الموجهة لكبار السن تنفذ عن طريق جمعيات عاملة في مجال كبار السن.
- ✓ ضعف العمل الشبكي بين الجمعيات العاملة في مجال كبار السن.
- ✓ نقص الدراسات والبحوث المتخصصة والمعطيات والإحصائيات اللازمة في المجال.

وأمام هذه الإشكاليات والصعوبات، ستعمل الوزارة بالتنسيق والشراكة مع مختلف المتدخلين في المجال على تذليلها من خلال السعي إلى تحقيق ما يلي:

1- إصدار مجلة حماية كبار السن.
2- تمتّع كبار السن دون تمييز بخدمات الوقاية والحماية الاجتماعيّة والقانونيّة بما يضمن لهم العيش الكريم.
3- المحافظة على كبار السن داخل أسرهم وفي محيطهم الطبيعي.
4- الرفع من جودة خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لكبار السن بمؤسسات الرعاية.
5- تثمين كفاءات المتقاعدين واستثمار خبراتهم.

ونظرا للتداخل الحاصل في مجال التصرف في قطاع المسنين والارتفاع المرتقب لهذه الشريحة في السنوات القادمة ستعمل الوزارة على:

1. حوكمة برامج كبار السن وتصويبها لفائدة مستحقيها.
2. إرساء خطة اتصالية لقطاع كبار السن لترسيخ ثقافة حقوق كبار السن والتحسيس والتوعية بمكانتهم في الأسرة والمجتمع وتدعيم ترابط الأجيال.
3. تطوير وتقنين خدمات الجوار والاستشفاء بالبيت.
4. إعداد وإصدار كرّاس شروط خاصّ بإحداث وتسيير مؤسّسات استشفائيّة لإيواء كبار السن وفق المواصفات العالميّة.
5. إعداد وإصدار كراس شروط خاص بإحداث وتسيير النوادي النهارية.

وتتمثل أهم المشاريع والأنشطة المزمع تنفيذها خلال المخطط القادم في:

- ✓ إرساء آلية مندوب حماية كبار السن.
- ✓ إرساء منظومة معلوماتية لمتابعة مؤسسات رعاية كبار السن.
- ✓ إنجاز دراسة معمقة حول أوضاع المسنين وخارطة حول توزيع المسنين وفق خصوصياتهم.

برنامج: "القيادة والمساندة"

التعريف برئيس البرنامج : السيد ياسين بن عدة: المدير العام للمصالح المشتركة

1- التقديم العام للبرنامج:

- **رئيس البرنامج :** ياسين بن عدّة المدير العام للمصالح المشتركة
- **المدة :** ابتداء من جوان2014

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج دعم للبرامج الخصوصية والإدارات المركزية والجهوية ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين التصرف في الموارد البشرية .
- تطوير المنظومة المعلوماتية وتعميمها على جميع مؤسسات المركزية والجهوية.
- ترشيد إستهلاك الطاقة من كهرباء وماء وغاز.
- تحسين التصرف في البنايات و التجهيزات.

2. تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

- **أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:**

- تهيئة مصعد الوزارة والشبكة الكهربائية والمكيّف المركزي.
- بناء مقر للأرشيف الخاص بالوزارة.
- تحسين نسبة الإنتدابات .
- تعزيز لامركزية التكوين من خلال مواصلة برمجة دورات تكوينية على مستوى الجهات لتنمية القدرات المهنية للأعوان ودعم حظوظهم في المناظرات الداخلية للترقية.
- ربط مؤسسات الطفولة بالشبكة الداخلية للأنترنات.

.

أهداف البرنامج والأولويات:

الأهداف:

تتمثل الأهداف المزمع بلوغها في:

- تحسين التصرف في الموارد البشرية.
- تحسين البنية التحتية والتجهيزات وتجديد أسطول وسائل النقل
- تطوير البنية الأساسية المعلوماتية والخدمات عن بعد.

✓ الأولويات:

- وضع مخطط تكوين سنوي آخذين بعين الاعتبار الموارد المالية المخصصة للغرض والإمكانات اللوجستية المتوفرة وما لهذا البرنامج السنوي للتكوين من أثر إيجابي على الرفع من تنمية كفاءات الإطارات والأعوان وتحيين معارفهم في مجالات العمل وتطوير قدراتهم تؤدي إلى الرفع من مهارات وكفاءات المعنيين بالتكوين والتأطير مما يرفع مردوديتهم في العمل.
- وضع برنامج لتحسين نسبة إنجاز الانتدابات المبرمجة بعنوان سنة مالية معينة في نفس السنة وهو ما يمثل خير دليل على قدرة الإدارة على الاستجابة لحاجيات الهياكل المعنية وتوفير ما يلزمها من موارد بشرية ضمانا لحسن سير العمل الإداري وقادرة على الرقي به وتطويره عملا بمبدأ استمرارية المرفق العمومي وعدم تعطيل العمل الإداري هذا من جهة، ومن جهة أخري إلى الاستجابة لحاجيات كافة الهياكل الراجعة بالنظر إلى وزارة المرأة والأسرة والطفولة.
- السعي إلى سرعة التدخل في تهيئة البنايات والفضاءات سواء على المستوى المركزي أو الجهوي ودعم أسطول النقل.
- تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة و تطوير البنية الأساسية المعلوماتية والخدمات عن بعد.

3 - نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية "برنامج القيادة والمساندة" لسنة 2017:

جدول عدد 3

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقة	تقديرات 2017		انجازات 2017	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية	ق. مالية التكميلي (1)	(2)	المبلغ 2-1	نسبة الانجاز 1/2 %
نفقات التصرف	10447	10971	10785	186	98.30
تاجير عمومي	3579	3608	3559	49	98.64
وسائل المصالح	4856	4871	4734	137	97.19
تدخل عمومي	2012	2492	2492	0	100
نفقات التنمية	495	75	75	0	100
استثمارات مباشرة	495	75	75		
المجموع العام	10942	11046	10860	186	98.32

دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2017

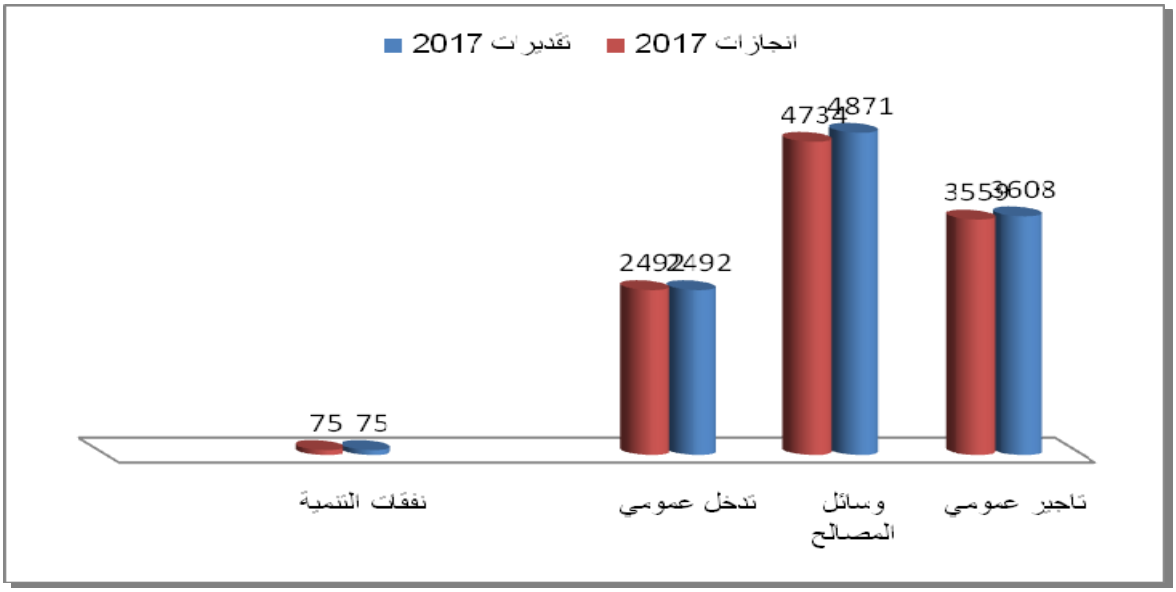

جدول عدد 4: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات سنة 2017		إنجازات سنة 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق. مالية الأصلي	ق. مالية التكميلي (1)		المبلغ	نسبة الانجاز

%					
98.49	165	10780	10945	10712	ةدناسملاو فارشلاا ةعباتملاو
79.21	21	80	101	230	الأساليب والأنظمة المعلوماتية
98.32	186	10860	11046	10942	مجموع البرنامج

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية البرامج لسنة 2017

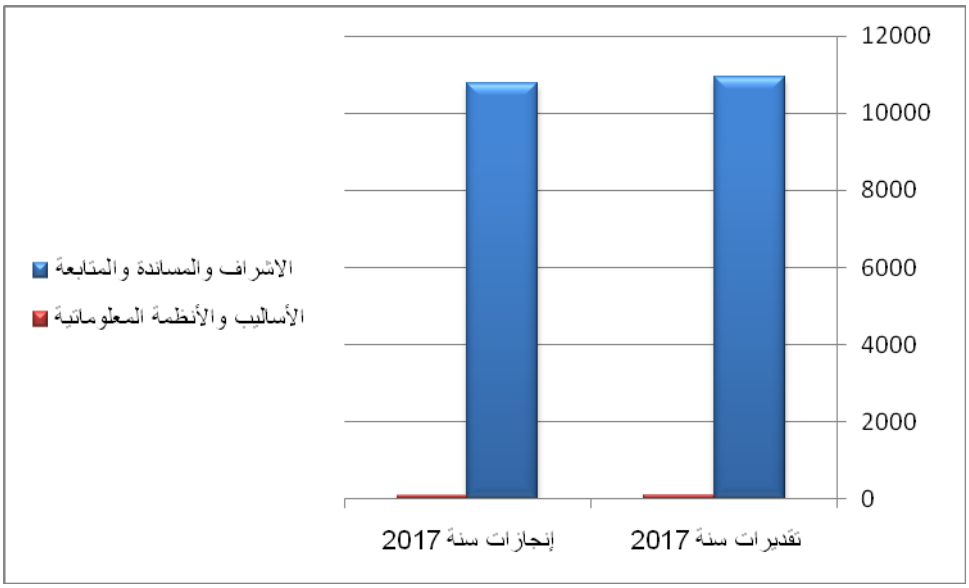

3-2 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

2.3: تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف4-1-2:تحسين البنية التحتية والتجهيزات وتجديد أسطول وسائل النقل.

- **تقديم الهدف:** في إطار ما تشهده وزارة المرأة والأسرة والطفولة من تطور في التجهيزات و البناءات للمصالح والمؤسسات الراجعة لها بالنظر حرصت على تطوير وتجديد تجهيزاتها وتعزيز تدخلاتها في ميدان الصيانة لضمان استغلال الأمثل لهذه للموارد.

الهدف2.1.4: تحسين البنية التحتية والتجهيزات وتجديد أسطول وسائل النقل.

المؤشر 4.1.2.1 عدد البناءات المحدثة والفضاءات المهيئة :

تسعى إدارة البناءات والتجهيز من خلال هذا المؤشر إلى تدعيم وتجديد تجهيزات

الهدف 4.1.2 تحسين البنية التحتية والتجهيزات وتجديد أسطول وسائل النقل

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات (1) 2017	إنجازات (2) 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
المؤشر 1.2.1.4: عدد البناءات المحدثة والفضاءات المهيئة	%	40	20	50	60	50	90
المؤشر 1.2.1.4: عدد وسائل النقل المقتناة لتجديد الأسطول.	%	100	225	125	0	0	0

الوزارة وذلك لتوفير الظروف الملائمة للعمل خاصة وان الوزارة تشهد تزايدا متواصلا للموارد البشرية .

ووفقا للتقديرات تسعي الإدارة لتطبيق برمجة تمتد على 5 سنوات حيث تتطور نسبة تجديد وتدعيم التجهيزات خلال المدة المتراوحة بين 2013 و2018 بنسب سنوية مختلفة,من 13% لتصل الى 18% سنة 2018.لذلك قامت الوزارة بجملة من التدخلات الخاصة بالبنايات والفضاءات وتنحصر كالآتي:

- إصلاح مصعد الوزارة المركزي وصيانته نظرا للعطب المتكرر الذي يشهده،
- إقتناء مواد صيانة كهربائية وصحية وحديدية،
- تعمير قوارير الإطفاء،
- إصلاح موزع الهاتف الخاص بالوزارة،
- تفريغ دهليز الوزارة وصيانته.

وقد تمّ في ذلك الشأن تخصيص إعتمادات قدرها 46.532.729 د وقع صرف 38.207.520 د لتصل نسبة الإنجاز إلى 82.1%.

المؤشر عدد 4.1.2.1 عدد وسائل النقل المقتناة لتجديد الأسطول:

تبعا للإقتناءات التي تمت لوسائل النقل ضمن برنامج مقاومة الإرهاب سنة 2016 و فواضل إعتمادات السنوات السابقة لفائدة الوزارة وبعض المؤسسات الراجعة إليها بالنظر بقيمة 1.896.068.796 د

لم يقع تجديد الأسطول بإقتناء سيارات جديدة سنة 2017.

3.3 التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1.1 : أهم الإشكاليات والنقائص:

تتمثل أهم النقائص في عدم توفر القدر الكافي من الموارد البشرية اللازمة من إطارات وعملة على المستوى المركزي للإحاطة بجميع جوانب التنفيذ من إعداد الملفات إلى المتابعة.

- عدم وجود إطارات مختصة على المستوى الجهوي لمتابعة المشاريع وأعمال الصيانة والتهيئة.
- غياب إعتمادات اللازمة للتحسين أسطول النقل وضعف نسق الصيانة والتصليح .

تقديم التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الإخلالات:

- مزيد تدعيم الإدارة بالموارد البشرية اللازمة من إطارات وعملة وذلك على المستوى المركزي والجهوي

خاصة في مجال الأشغال والصيانة.

- إيجاد خطّة لمزيد التنسيق بين إدارة البناءات والتجهيز والمندوبيات الجهوية في مجال الصيانة تهيئة البناءات والفضاءات لضمان سرعة ونجاعة التدخل.
- القيام بإستشارات لإختيار ميكانيكين وفنيين في تصليح وصيانة السيارات لضمان كذلك سرعة التدخل.

الهدف4-1-1:تحسين التصرف في الموارد البشرية.

تقديم الهدف: تندرج سياسة وزارة المرأة والأسرة والطفولة بالنسبة للموارد البشرية في إطار التوجهات العامة للدولة الرامية إلى تحقيق توازن بين الجهات من حيث توفير الاختصاصات الضرورية وتدعيم القدرات المهنية للأعوان ودعم حظوظهم في المناظرات الداخلية للترقية ضمن الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإدارة وتعصيرها،

ويعتمد الهدف على مؤشرين :تحسين نسبة إنجاز مخطط تكويني و تحسين نسبة إنجاز الإنتدابات في سنة 2017 .

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1) (2)
	المؤشّر 1.1.1.4: تحسين نسبة أنجاز مخطط تكويني	%	50%	35.94%		70%	62.32%	
	المؤشّر 2.1.1.4: تحسين نسبة إنجاز الانتدابات في السنة المالية المعنية	%	40%	60%	60%	50%	60%	60%
	المؤشر2.1.1.4: تحسين نسبة إنجاز الترقيات في السنة المالية الموالية	%	50%	50%		100%	100%	100%

1.1.1.4: – بالنسبة لسنة 2016 تم إنجاز دورة تكوينية على منظومتي "إنصاف" و"مركز نداء" لعدد من الإطارات بإدارة الموارد البشرية، وتمت المشاركة أيضا بعدد من الدورات التكوينية بمؤسسة الأرشيف الوطني لعدد من الإطارات بالإدارة الفرعية للوثائق والأرشيف وقد تم تحويل الإعتمادات المتبقية المرسّمة بالميزانية إلى عنوان آخر.

- سنة 2017 تم الترفيع في التقديرات وفي نسبة الإنجاز وتبعا لذلك تم إنجاز دورة تكوينية في اللغة الإنقليزية للسيدة الوزيرة وعدد 05 لإطارات من الوزارة، فضلا عن المشاركة في الدورات التكوينية بالمركز الوطني للإعلامية لعدد من الإطارات بمنظومة "أدب" و"إنصاف".

ملاحظة: عدم إنجاز مخطط التكوين أو إنجازه بنسبة 100% يعود إلى عدة أسباب أهمها ضعف الميزانية المرصودة لملتقيات التكوين بحيث أن (7000د غير قادرة على إنجاز إلا بعض الدورات وفي مجالات محددة).

- عدم التنسيق بين مصالح الوزارة بصفة عامة حيث أن هناك عدة دورات تكوينية تتم المشاركة فيها أو إنجازها دون علم مصلحة التكوين،

- التأخير في إعداد مخطط التكوين والذي يعود إلى التأخر في استقبال مقترحات المندوبيات الجهوية والمصالح الخارجية وبالتالي يتم التأشير على المخطط في كل الأحول خلال شهر أفريل أو ماي من العام الجاري ما يجعل من بداية تنفيذه تكون متأخرة جدا ويؤثر ذلك في نسبة إنجاز المخطط.

1.1.1.4: - تجدر الإشارة إلى أنه تم إنجاز دورات تكوينية بتمويل أجنبي على غرار UNICEF وذلك لخصوصية مجال وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.